

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي 2023

الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع

استعراض عام



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

2023 تقرير الاستثمار العالمي

الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع

استعراض عام



الأمم المتحدة

جنيف، 2023

© 2023، الأمم المتحدة

هذا المنشور متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل وفي طريقة عرض المادة الواردة في أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ولا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخصة إقراراً من الأمم المتحدة.

ويُسمح بتصوير مقتطفات واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

حُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور للأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
UNCTAD/WIR/2023 (Overview)

توطئة

يُعد الحصول على الطاقة ضرورياً لكل جانب من جوانب حياة الناس، بيد أن مئات الملايين من الناس يعيشون بدون كهرباء - وارتفع هذا العدد العام الماضي لأول مرة منذ عقود خلت. ولقد آن الأوان لتعميم الحصول على مصادر طاقة آمنة وموثوقة وبتكلفة ميسورة لجميع الناس في كل مكان. غير أننا قد تأخرنا في جهودنا لمكافحة الاحترار العالمي مدة تبلغ عقداً من الزمان على الأقل. لذا، يُعد الاستثمار في الطاقة المتجددة في البلدان النامية ضرورياً وهو غالباً ما يكون أكثر السبل اقتصاداً لسد فجوة الطاقة. ومع أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة يمثل أولوية عالمية، فإن الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة وكفاءتها لا تزال أقل بكثير مما يلزم.

ولهذا السبب، لتقرير الاستثمار العالمي دور مهم في أكبر معركة في حياتنا ألا وهي: الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون الحد المتفق عليه وهو 1,5 درجة مئوية. ويرصد اتجاهات الاستثمار العالمية والإقليمية والوطنية وما يحدث فيها من تطورات، يدعم هذا التقرير واضعي السياسات، مبرراً للحالات التي يسلك فيها الاستثمار المسار السليم، وتلك التي بحاجة إلى المزيد. وتمثل توصيات التقرير دليلاً مهماً لتعزيز تمويل المناخ والاستثمار في البلدان النامية - وهو عامل يندرج في عداد أهم عوامل التصدي لأزمة المناخ. وتسلط طبعة هذا العام الضوء على مجالات أُحرز فيها تقدم وهي تُحدد الثغرات

والاختناقات في مجال سياسات تدفقات الاستثمار عبر الحدود. ويُظهر التقرير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفضت بنسبة 12 في المائة لتصل إلى 1,3 تريليون دولار في عام 2022. وتُعد البلدان الضعيفة - وهي البلدان التي تكون في أمس الحاجة إلى الاستثمار - أكثر البلدان عرضة للتخلف عن الركب.

وتعتمد أقل البلدان نمواً على مصادر خارجية في قرابة ثلاثة أرباع استثماراتها في مجال الطاقة، ولكنها قد تدفع ما يصل إلى سبعة أضعاف ما تدفعه البلدان المتقدمة النمو لولوج أسواق رأس المال الدولية، وهو أمر يعيق بشكل خاص زيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة.

ولذلك، دعوت، في ما دعوت إليه، إلى تحفيز أهداف التنمية المستدامة، سعيًا لزيادة التمويل طويل الأجل والميسور التكلفة للبلدان النامية، تمكيناً لها من الاستثمار على نطاق واسع في الانتقال إلى الطاقة المتجددة وأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذا الحافز، حري بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تحوّل النماذج التي تتبعها في أعمالها ونهجها حيال خوض غمار المجازفات وأن تحشد أموالها بشكل أفضل لاجتذاب كميات أكبر من التمويل الخاص إلى البلدان

النامية. وينبغي لبنوك التنمية العامة أيضاً أن تساعد في تحفيز التحولات المستدامة، مشجعةً الشركات القابلة للتطوير بين القطاعين العام والخاص.

ولن نستطيع تلبية احتياجات العالم من الطاقة وحماية كوكبنا ومستقبلنا بمعزل عن استثمارات ضخمة من القطاع الخاص في مصادر الطاقة المتجددة في البلدان النامية. وأشيد بهذا التقرير وأحثُ واضعي السياسات ومن لهم سلطة صنع القرار على تنفيذ توصياته.



أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

تصدير

بدأت آفاق الاستثمار الدولي معتممة أشد ما تكون العتمة في العام الماضي واقتربت بأزمة صحية متتالية المراحل وبتغير المناخ وبصدمات اقتصادية بثت الشعور بعدم اليقين لدى المستثمرين في العالم برمته. وأدى ارتفاع التضخم والمخاوف من حدوث ركود واضطراب في الأسواق المالية إلى إرجاء العديد من خطط الاستثمار في بداية العام، وفي نهاية المطاف، عانت تدفقات الاستثمار الدولي، ولكنها أثبتت أنها أكثر قدرة على الصمود مما كان متوقعاً، فبينما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12 في المائة في العام الماضي ليهبط إلى 1,3 تريليون دولار، كان التباطؤ محدوداً، وزادت تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية زيادة طفيفة وأنهى المستثمرون العام معلنين عن مشاريع جديدة في الصناعة والبنية التحتية على حد سواء.

ومع ذلك، فإن ترك الأمور على حالها لا يزال ينطوي على أخبار لا تبعث على السور، فأوجه التفاوتات الرئيسية في أنماط الاستثمار العالمية تظل قائمة، إذ يتركز نمو الاستثمار في البلدان النامية في قلة من الاقتصادات الناشئة الكبيرة. وتعاني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عديد من البلدان النامية الصغيرة من الركود، في حين هبطت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 16 في المائة، منطلقاً من قاعدة منخفضة أصلاً. وعلى المنوال نفسه وعلى صعيد القطاعات، تزامن النمو القوي في بعض القطاعات - مثل أشباه الموصلات، سداً للنقص في الرقائق - مع أداء اتسم بالضعف في صناعات أخرى مهمة لبناء القدرة الإنتاجية في البلدان النامية. وبينما تجتذب بعض قطاعات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة - وخاصة الطاقة المتجددة - استثمارات دولية كبيرة، تحقق قطاعات أخرى - مثل المياه والإصحاح والنظم الزراعية والغذائية والصحة والتعليم - أداء أقل قوة، فالاستثمار الأجنبي المباشر في النظم الزراعية والغذائية، وهو شديد الأهمية للأمن الغذائي في المستقبل، أقل اليوم مما كان عليه في عام 2015 عندما اعتمدت أهداف التنمية المستدامة.

وفي العام الماضي، تمثّل شاغل رئيسي في أن يعكس ارتفاع أسعار الطاقة والدفع نحو مزيد من أمن الطاقة في بلدان عديدة مسار الاتجاه المتمثل في الابتعاد عن الاستثمار في الوقود الأحفوري والاقبال علي الاستثمار في الطاقة المتجددة. ولم يحدث هذا حتى الآن بالقدر الذي كان يُخشى منه، فقد ظلّت أرقام الاستثمار وقيمه في الصناعات الاستخراجية مستقرة في عام 2022، وبلغ عدد مشاريع الطاقة المتجددة الجديدة مستوى قياسياً.

وتضاعف الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال منذ عام 2015، بيد أنّ هذا التقرير يُظهر أنّ ثمة حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. وبلغ نمو الاستثمار عبر الحدود في القطاع أعلى المستويات في أقل الاقتصادات اعتماداً عليه. أما في المناطق النامية، فتجاوز بالكاد النمو الإجمالي في الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي. ولم يسجل أكثر من 30 بلداً نامياً استثماراً دولياً واحداً ضخم الحجم في توليد الطاقة المتجددة منذ اعتماد اتفاق باريس. زد على ذلك أنّ أنواع الاستثمار الأخرى اللازمة للانتقال في مجال الطاقة تحظى باهتمام أقل بكثير من الاهتمام القوي الذي يبداه المستثمرون بمصادر الطاقة المتجددة، فاحتياجات الاستثمار في شبكات الطاقة والتخزين وكفاءة الطاقة تتجاوز المتطلبات في مجال توليد الطاقة المتجددة بمقدار عظيم.

وفي البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، يمثل الانتقال في مجال الطاقة أولوية تنافسها أولويات عديدة في مضمار السياسات. والطموحات عالية كما يتضح من الأهداف الواردة في المساهمات المحددة وطنياً لمعظم البلدان النامية. ولكن هذا الحال ينطبق أيضاً على الاحتياجات الاستثمارية المرتبطة بالأهداف والحوافز الهيكلية التي تحول دون اجتذاب هذا الاستثمار ويتناولها هذا التقرير، فعلى سبيل المثال لا الحصر: تمثل تكلفة رأس المال بالنسبة للمستثمرين مثبطاً رئيسياً، وهو أمر يستدعي المزيد من الدعم الدولي لإزالة المخاطر على الصعيد القطري. وغالباً ما تكون القدرة على ترجمة الأهداف إلى خطط استثمارية للانتقال في مجال الطاقة وإلى مشاريع مقبولة مصرفياً منخفضة انخفاضاً يستلزم تقديم المساعدة والدعم التقنيين في إعداد المشاريع. وقد تقيم اتفاقيات الاستثمار الدولية حاجزاً أمام إجراءات سياسة المناخ، وهو أمر يستدعي الدعوة إلى إصلاح المعاهدات إصلاحاً يجعلها تناصر بشكل أكبر تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة وتيسيره.

إنّ حجم التحدي هائل، شأنه في ذلك شأن نطاق الإجراءات اللازمة لتعزيز الاستثمار في الطاقة المستدامة في البلدان النامية. ويتبيّن من ازدياد التمويل الأخضر في أسواق رأس المال العالمية المتمثل في نمو السندات المستدامة بمقدار خمسة أضعاف في غضون خمس سنوات أنّ لدى المستثمرين من القطاع الخاص شهية لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ. وتتمثل المهمة الآن في توجيه هذه الأموال إلى حيث تشتد الحاجة إليها، دعماً للانتقال وإتاحة لإمكانية حصول الجميع على الكهرباء بتكلفة ميسورة. ويرشد هذا التقرير إلى الطريق الذي ينبغي سلوكه.

وستكون التوصيات الواردة في هذا التقرير موضوع مناقشات في منتدى الاستثمار العالمي الذي ينظمه الأونكتاد وينعقد في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام في أبو ظبي. ويعقد هذا المنتدى قبل انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي المكان نفسه، متيحاً بذلك لوضعي السياسات على أعلى المستويات ولأوسع دائرة ممكنة من أصحاب المصلحة في الاستثمار من أجل التنمية منبراً لتجسيد هذه السياسات في إجراءات ملموسة.

وبات ضرورياً أن يتعامل أصحاب المصلحة مع الاستثمار بعقلية استراتيجية، مستعينين في ذلك بما يرد في هذا التقرير من بيانات ورؤى. وتستلزم التعقيدات والتفاوتات التي سلط الضوء عليها اتخاذ قرارات فطنة، فطريق المضي قدماً محفوف بالتحديات. ويجب علينا معاً أن نبحر في خضم هذا المشهد بعزم وفطنة، مشكّكين عالمياً أكثر استدامة وإنصافاً للأجيال القادمة.

Rebecca Grynspan

السيدة ريبكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

شكر وتقدير

تولى إعداد تقرير الاستثمار العالمي 2023 فريق في الأونكتاد بقيادة جيمس إكس زان وقام ريتشارد بولوين بمهمة التنسيق. وتألف أعضاء فريق الأونكتاد من دافينا أتاناسوفا، وفنست باير، وبرونو كاسيلا، وجوزيف كليمنتس، وماتيلد كلوسيت، وبيينا دوغان، وحامد القاضي، وأناستازيا ليسكوفا، وماسيمو ميلوني، وأنتوني ميلر، وإليسا نافارا، وأبراهام نيغاش، ويونغفو أويانغ، وديانا روزيرت، وأمبليا يو سانتوس - باولينو، وتشانغبوم سون، وأستريت سولستاروفا، وكلوديا ترينيني، ويورغ ويبر، وكبي هوي وي.

وقدم الدعم البحثي والمساهمات كل من راي كاي، وجواو دي كامارغو ماينتي، وروين تشونغ، وتيفاني جرابسكي، وإيمان جافيد، وماكسيم لادريير، وكورلي لو رو، وألينا نازاروفا دورينديل، وماريوس بورناريس، وزارلاشت رازيق، وليزا ريمكي، وساران سوخومور، وماتيو تاراتينو، وييهوا تنغ، وفانينا فيجيزي، وريمي بيير فينيه، وروبن وامبوي، وأليكس وودين، وبي زو، وجبالو زو.

وقدم تعليقات ومساهمات الزملاء في الأونكتاد: رشيد أموي، وشانتال لاین كارنتيه، وكلوديا كونتريراس، وإيزابيل غارزا رودريغيز، وسانتياغو فرنانديز دي قرطبة بريز، وإيغور باونوفيتش، ويوتارو ساكاتا، وميهو شيرتوري، وواي كيت سي تو، وأنيدا يوباري، فضلاً عن مكتب الأمين العام.

وقدم المساعدة الإحصائية كل من محمد شيراز بالي، وكرم بايراسيكن، وبرادلي بوكورت، وإيرينا ستانوكوفا. وقدمت المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات كريسانتي كورتي.

وتولت ليز لينجو تحرير النسخة المعدة للطباعة. وتولت تيري ألران ولينا لو بوميليه إعداد الرسوم والرسوم البيانية وتنضيد التقرير. وحظي إعداد التقرير بدعم من إليزابيث أنودو - مارشال وكاتيا فيو.

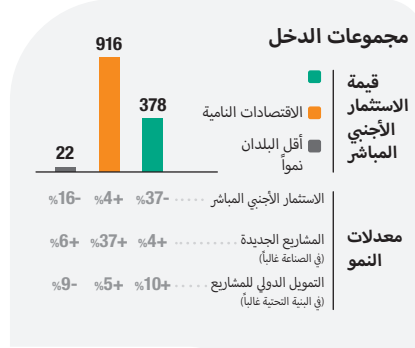
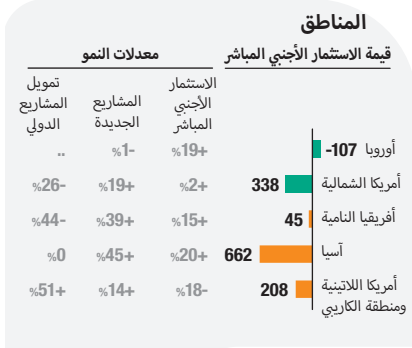
وفي مراحل مختلفة من إعداد الفصل المواضيعي، بما في ذلك استعراض الأقران واجتماع الخبراء المتعدد السنوات الذي عُقد في وقت سابق، انتفع الفريق من تعليقات وإسهامات وردت من الخبراء الخارجيين: خورخي أرباش، وجوناثان كوبل، ولورنزو كوتولا، وريكاردو غوريني، وتيم غولد، وروبرتو ألفريدو هيريرا بابلو، وجيانبييرو ناتشي، وأوغو بانيزا، ومارغريتا بيروفيسكا، وفاران رانا، ولبزا ساكس، ومايكل ديفيد ساريس، سوثاد سيبونسانغ، كوستانزا ستريناتا، راتابون سوخونتي، كارلوس توريس دياز، وبول فالير.

ويعرب الفريق عن امتنانه للمشورة والمدخلات والتعليقات التي قدمها في جميع المراحل العديد من المسؤولين في المصارف المركزية والوكالات الحكومية الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

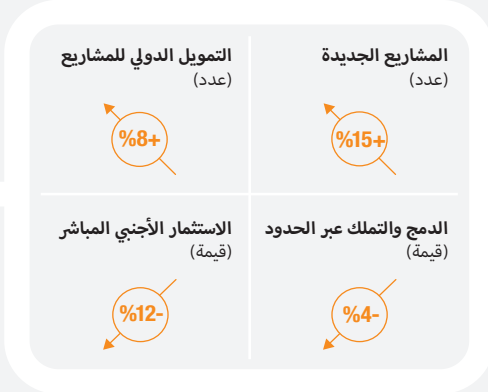
المحتويات

iii	توطئة.....
v	تصدير.....
viii	شكر وتقدير.....
x	اتجاهات الاستثمار الدولي في عام 2022
1	الرسائل الرئيسية.....
3	استعراض عام.....
3	اتجاهات الاستثمار الدولية.....
12	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية.....
17	تطورات سياسات الاستثمار.....
23	سياسات الاستثمار في الطاقة المستدامة.....
26	أسواق رؤوس الأموال والتمويل المستدام.....
35	الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع.....

اتجاهات الاستثمار الدولي في عام 2022



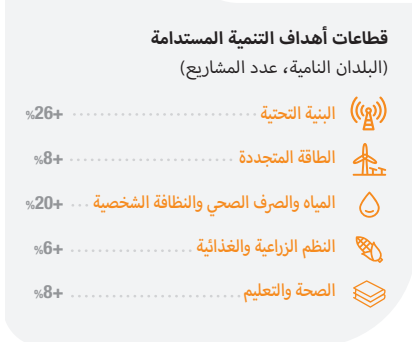
يواصل نشاط المشاريع الدولي في المناطق النامية



تستأثر الاقتصادات النامية بنسبة 70% من الاستثمار الأجنبي المباشر

تتحرك استثمارات أهداف التنمية المستدامة ولكن بوتيرة شديدة البطء في بعض القطاعات

تشهد البنية التحتية وسلاسل القيمة العالمية والقنوات زيادة في الاستثمار



الرسائل الرئيسية

ترجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، لكن إعلانات المشاريع الجديدة تظهر نقاطاً مضيئة

هبط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12 في المائة في عام 2022، لينخفض إلى 1,3 تريليون دولار. ويعزى هذا الهبوط أساساً إلى انخفاض حجم التدفقات والمعاملات المالية في البلدان المتقدمة النمو. وكانت اتجاهات الاستثمار الفعلية أكثر إيجابية، فزادت إعلانات المشاريع الاستثمارية الجديدة في معظم المناطق والقطاعات. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية زيادة طفيفة، وإن تركز النمو في قلة من الاقتصادات الناشئة الكبيرة. واتسمت التدفقات الداخلة في العديد من البلدان النامية الصغيرة بالركود وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. وأظهرت الاتجاهات السائدة في القطاع زيادة في أعداد المشاريع في البنية التحتية والصناعات التي تواجه ضغوط إعادة هيكلة سلسلة الامداد، ومن بينها صناعات الإلكترونيات والسيارات والالات. وأعلن عن ثلاثة من أكبر خمسة مشاريع استثمارية في أشباه الموصلات بغية سد النقص في الرقائق على الصعيد العالمي. وتباطأ الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الرقمي بعد الازدهار الذي شهده في عامي 2020 و2021.

وظّلت أرقام المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة مستقرة، فخفت المخاوف في الوقت الحالي من أن ينعكس اتجاه الاستثمار نحو الهبوط في الوقود الأحفوري بسبب أزمة الطاقة. وتبيع شركات النفط الكبرى تدريجياً أصول الوقود الأحفوري لشركات الأسهم الخاصة وصغار المشغلين الذين تنطبق عليهم متطلبات إفصاح أقل، وهو أمر يستدعي استحداث نماذج جديدة لعقد الصفقات تكفل إدارة الأصول إدارة مسؤولة.

اتساع فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على الرغم من نمو التمويل المستدام

زاد الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية في عام 2022. وشهدت البنية التحتية والطاقة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والنظم الزراعية والغذائية والصحة والتعليم أعداداً أعلى من المشاريع. ومع ذلك، كان التقدم المحرز متواضعاً مقارنةً بعام 2015 عندما اعتمدت أهداف التنمية المستدامة.

ويُظهر استعراض لاحتياجات الاستثمار أُجري في منتصف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أنّ فجوة الاستثمار في البلدان النامية في جميع القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية

المستدامة قد اتسعت من 2,5 تريليون دولار في عام 2015 إلى أكثر من 4 تريليونات دولار سنوياً اليوم. وتوجد أكبر الفجوات في البنية التحتية للطاقة والمياه والنقل. وتعزى هذه الزيادة إلى نقص الاستثمار وإلى الاحتياجات الإضافية على حد سواء.

وتتناقض فجوة الاستثمار الآخذة في الاتساع في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية مع اتجاهات الاستثمار الإيجابية السائدة في أسواق رأس المال العالمية، إذ بلغت قيمة سوق التمويل المستدام 5,8 تريليون دولار في عام 2022. وحققت الصناديق المستدامة تدفقات صافية إيجابية إلى الداخل، بينما شهدت الصناديق التقليدية تدفقات صافية إلى الخارج. ويتواصل أيضاً إصدار السندات المستدامة، فمنما خمسة أضعاف في السنوات الخمس الماضية. وتتمثل أولويات السوق الرئيسية في زيادة التعرض للبلدان النامية ومعالجة الشواغل التي يثيرها التمويل الأخضر.

تحتاج البلدان النامية بشكل كبير إلى مزيد من الدعم لجذب الاستثمار في مجال الطاقة

تضاعف الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة ثلاث مرات على وجه التقريب منذ اعتماد اتفاق باريس في عام 2015، غير أن قدرًا كبيراً من هذا النمو تركز في البلدان المتقدمة النمو. ولم يسجل أكثر من 30 بلداً نامياً بعد مشروعاً استثمارياً دولياً واحداً ضخماً الحجم في مجال مصادر الطاقة المتجددة. وتشكل تكلفة رأس المال عائقاً رئيسياً أمام الاستثمار في الطاقة في البلدان النامية. ويقبل جلب المستثمرين الدوليين، بالشراكة مع القطاع العام والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، من تكلفة رأس المال بمقدار كبير.

وحددت معظم البلدان النامية أهدافاً للانتقال في مجال الطاقة في مساهمات محددة وطنياً. ولم يُجسد سوى ثلث هذه البلدان على وجه التقريب تلك الأهداف في متطلبات استثمارية ووضعت قلة منها مواصفات الأصول اللازمة لتصميم آليات ترويج محددة الأهداف ولتسويق مشاريع مقبولة مصرفياً. ونتيجة لذلك، تستخدم بلدان نامية عديدة آليات عامة للحوافز الضريبية والمالية تكون أقل فعالية في تشجيع الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة.

ويجب توسيع نطاق الدعم لإزالة المخاطر توسيعاً كبيراً، سعياً لخفض تكلفة رأس المال للاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة في البلدان النامية. وينبغي إتاحة المزيد من المساعدة التقنية لتخطيط الاستثمار وإعداد المشاريع وإسراع الخطى في إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، نشدناً لتوسيع حيز السياسات المتاح للعمل المناخي وتعزيز أحكام الترويج والتيسير. وفي هذا التقرير، يقدم الأونكتاد اتفاق عمل عالمي للاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع، مشفوعاً بتوصيات بشأن سياسات الاستثمار الوطنية والدولية والشراكات العالمية والإقليمية وآليات التمويل ومشاركة أسواق رأس المال.

استعراض عام

اتجاهات الاستثمار الدولية

سيستمر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والضغط النزولي

بعد انخفاض حاد في عام 2020 وانتعاش قوي في عام 2021، هبط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12 في المائة في عام 2022، ليصل إلى 1,3 تريليون دولار. وكان التباطؤ مدفوعاً بالأزمة العالمية المتعددة الجوانب: الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضغوط الديون، فتأثر تمويل المشاريع الدولية وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود بشكل خاص من تشديد شروط التمويل وارتفاع أسعار الفائدة وعدم اليقين في أسواق رأس المال. وانخفضت قيمة صفقات تمويل المشاريع الدولية بنسبة 25 في المائة في عام 2022، بينما هبطت مبيعات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة 4 في المائة.

وما برحت الصعاب تكتنف البيئة العالمية للأعمال التجارية الدولية والاستثمار عبر الحدود في عام 2023، فالرياح الاقتصادية المعاكسة التي شكّلت اتجاهات الاستثمار في عام 2022 لم تتبدد، وإن هدأت شيئاً ما. ولا تزال التوترات الجيوسياسية عالية، وزادت الاضطرابات التي حدثت في الآونة الأخيرة في القطاع المالي من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. ويتوقع الأونكتاد أن يستمر الضغط النزولي على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2023. وتُظهر المؤشرات المبكرة للربع الأول من عام 2023 اتجاهات ضعيفة في تمويل المشاريع الدولية وعمليات الدمج والتملك.

تُظهر اتجاهات المشاريع الاستثمارية نقاطاً مضيئة

تمثل اتجاهات الاستثمار في المشاريع الجديدة ثقلًا موازنًا إيجابياً، إذ ارتفع عدد إعلانات المشاريع الجديدة بنسبة 15 في المائة في عام 2022، كما أنّ بيانات الربع الأول من عام 2023 تُظهر قدرة على الصمود أيضاً. ولذلك، تُعد اتجاهات الاستثمار الدولي في الأصول الإنتاجية الفعلية إيجابية بشكل أكبر مما تشي به بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الرئيسية.

وفي حقيقة الأمر، كان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حدث في عام 2022 مدفوعاً في معظمه بالمعاملات المالية للشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصادات المتقدمة التي انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة 37 في المائة، هابطاً إلى 378 مليار دولار. وزاد عدد الإعلانات عن مشاريع الاستثمار الجديدة وتمويل المشاريع بنسبة 5 في المائة.

وفي البلدان النامية، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4 في المائة، فبلغ 916 مليار دولار، أو ما يفوق 70 في المائة من التدفقات العالمية، وهي حصة قياسية. وزاد عدد إعلانات المشاريع الجديدة في البلدان النامية بنسبة 37 في المائة وارتفعت صفقات تمويل المشاريع الدولية بنسبة 5 في المائة. وتلك علامة إيجابية بشأن آفاق الاستثمار في القطاع والبنية التحتية.

واتسم تقاسم الزيادة التي حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بالتفاوت، فتركز قسط كبير منها في قلة من الاقتصادات الناشئة الكبيرة. واتسمت التدفقات الداخلة في العديد من البلدان النامية الصغيرة بالركود.

- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا إلى مستوى عام 2019 البالغ 45 مليار دولار في أعقاب مستويات مرتفعة بشكل غير طبيعي في عام 2021، ولكن حدثت زيادة في إعلانات المشاريع الجديدة وتمويل المشاريع الدولية؛
- ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا النامية ثابتة عند 662 مليار دولار - أي ما يفوق نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي؛
- زادت التدفقات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 51 في المائة، واصلت إلى 208 مليارات دولار، وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق؛
- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً بنسبة 16 في المائة، هابطاً إلى 22 مليار دولار - أي أقل من 2 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية زيادات طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

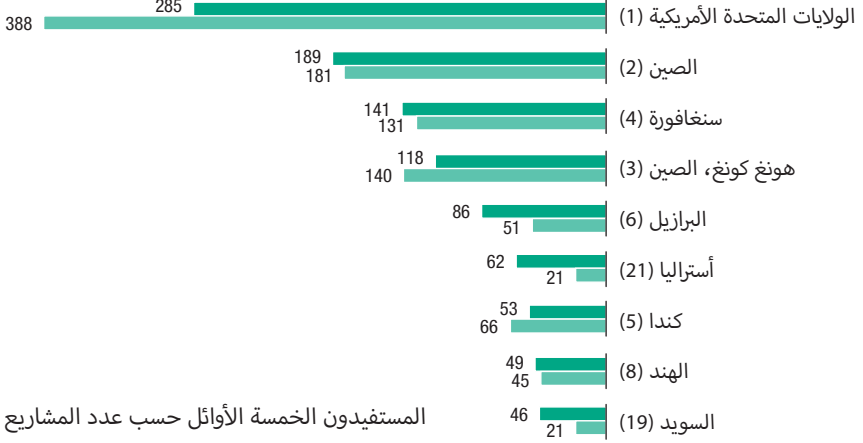
وظلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر، معلنة عن مشاريع جديدة وصفقات دولية لتمويل المشاريع. وتلتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والإمارات العربية المتحدة وألمانيا في حالة المشاريع الجديدة، ثم الهند والمملكة المتحدة وإسبانيا والبرازيل في حالة صفقات تمويل المشاريع (الشكل 1).

تدفقات الاستثمار لأجنبي المباشر، أكبر 20 اقتصاداً مضيفاً، 2021 و2022 (بلايين الدولارات)

الشكل 1

2021 2022

2021 تصنيف = (x)

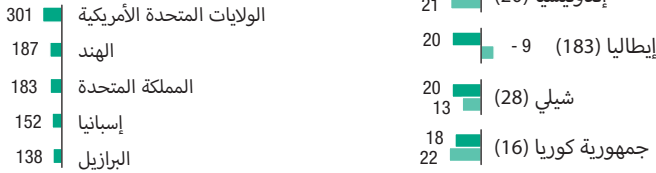


المستفيدون الخمسة الأوائل حسب عدد المشاريع

إعلانات الاستثمار في مشاريع جديدة



صفات تمويل المشاريع الدولية



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (scitsitsidf/gro.datcnu//:spth)

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، متأثراً بالمعاملات الكبيرة الحجم

في عام 2022، خفّضت الشركات المتعددة الجنسيات المتنامية إلى الاقتصادات المتقدمة استثماراتها في الخارج بنسبة 17 في المائة لتبلغ تريليون دولار. وظلّت حصة الاقتصادات المتقدمة النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتجه إلى الخارج مستقرة، عند ثلثي التدفقات العالمية إلى الخارج.

وانخفض إجمالي الاستثمار المتجه إلى الخارج من قبل الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات، ليصل إلى 224 مليار دولار، هابطاً من 573 مليار دولار في عام 2021. وانخفضت استثمارات الشركات الألمانية المتعددة الجنسيات بنسبة 13 في المائة، لكنها ظلّت أكبر مستثمر أوروبي ورابع أكبر مستثمر في العالم عند 143 مليار دولار (الشكل 2).

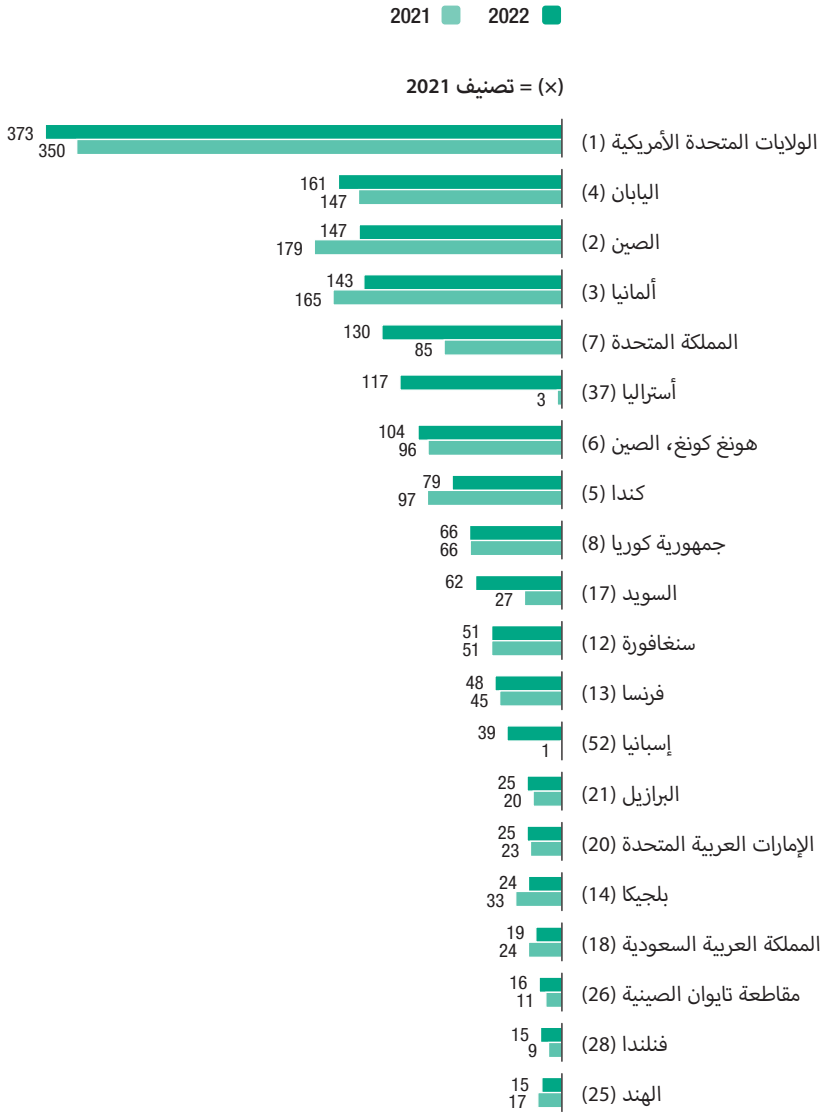
وزادت الشركات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة استثماراتها في الخارج بنسبة 7 في المائة، لتصل إلى 373 مليار دولار. وارتفعت مشتريات الدمج والتملك عبر الحدود من الولايات المتحدة بنسبة 21 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 273 مليار دولار. ومن بين أكثر من 40 صفقة عالمية تزيد قيمتها عن 5 مليارات دولار، نشأت 15 صفقة في الولايات المتحدة.

وارتفعت التدفقات الخارجة من اليابان بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 161 مليار دولار، فأصبحت ثاني أكبر بلد مستثمر. وارتفعت التدفقات الخارجة من أستراليا من 3,4 مليار دولار إلى 117 مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى صفقة واحدة. وواصلت الشركات المتعددة الجنسيات من جمهورية كوريا استثماراتها في الخارج بمعدل مماثل لما كانت عليه في عام 2021، فبلغت 66 مليار دولار، مع زيادة كبيرة في المشاريع الجديدة المعلنة.

وانخفضت قيمة النشاط الاستثماري في الخارج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات المتنامية إلى الاقتصادات النامية بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 459 مليار دولار. وهبطت التدفقات من آسيا النامية بنسبة 11 في المائة، وإن ظلّت المنطقة مصدراً هاماً للاستثمار، فهي تستأثر بربع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين بنسبة 18 في المائة، هابطاً إلى 147 مليار دولار. ومع ذلك، كانت الصين ثالث أكبر بلد موطن للمستثمرين. وحدثت أكبر إعلانات المشاريع الجديدة الصادرة عن الشركات المتعددة الجنسيات الصينية في سلسلة توريد البطاريات.

تدفقات الاستثمار الدولي المباشر إلى الخارج، أكبر 20 اقتصاداً محلياً 2021 و2022 (مليارات الدولارات)

الشكل 2



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (scitsitsidf/gro.datcnu//:spth).

ازدياد النشاط الاستثماري في البنية التحتية وسلاسل القيمة العالمية والرقائق

أظهرت اتجاهات الصناعة ازدياداً في أعداد المشاريع في البنية التحتية والصناعات الكثيفة القيمة في سلسلة القيمة العالمية وأرقاماً مستقرة في مجال الطاقة وتباطؤاً في قطاعات الاقتصاد الرقمي. وشهدت الصناعات الكثيفة القيمة في سلسلة القيمة العالمية التي تواجه ضغوطاً لإعادة هيكلة سلسلة الامداد، ومن بينها الإلكترونيات والسيارات والآلات، ازدياداً في أعداد المشاريع وقيمتها، فقد كانت ثلاثة من أكبر خمسة مشاريع استثمارية معلنة في أشباه الموصلات، سعيًا لسد النقص في الرقائق على الصعيد العالمي.

وظلّت درجة التدويل - أي نسبة الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول والمبيعات والتوظيف - في أكبر الشركات المتعددة الجنسيات مستقرة بوجه عام. وتواصل في عام 2022 الاتجاه الموثق في تقارير الاستثمار العالمية المتتالية للمبيعات الخارجية التي تنمو بوتيرة أسرع من نمو الأصول والتوظيف. ومع ذلك، وبينما كان ذلك الحال مدفوعاً في السنوات السابقة بالشركات المتعددة الجنسيات ذات الأصول الخفيفة في الاقتصاد الرقمي، فإنه يعزى في عام 2022 إلى أسعار الطاقة المرتفعة التي عززت إيرادات الشركات في مجال النفط والغاز وتجارة السلع الأساسية والخدمات العامة. وارتفعت المبيعات الخارجية لأكثر من 100 شركة متعددة الجنسيات بأكثر من 10 في المائة، في حين انخفضت قيمة أصولها في الخارج انخفاضاً طفيفاً.

ارتفع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في عام 2022، لكن استعراض منتصف المدة يُظهر فجوة متنامية

زاد نشاط الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية زيادة كبيرة في عام 2022. وشهدت البنية التحتية والطاقة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والنظم الزراعية والغذائية والصحة والتعليم أعداداً متزايدة من إعلانات المشاريع الجديدة. ومع ذلك، كان النمو غير متوازن، إذ تُظهر بعض قطاعات أهداف التنمية المستدامة تقدماً بطيئاً فقط، فضلاً عن أنه شديد التفاوت ويقترب باتجاهات سلبية في أقل البلدان نمواً. ولا تزال آفاق النمو هشة بسبب الضغوط النزولية المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي في عام 2023.

وعلاوة على ذلك، لا يزال نشاط الاستثمار الدولي في قطاعات أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية يسعى للحاق بالركب في أعقاب النمو البطيء أو السلبي الذي حدث في الفترة المبكرة بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015. وكانت الزيادة في النشاط الاستثماري خلال الفترة منذ عام 2015، مقاسة بعدد المشاريع الجديدة وصفقات تمويل المشاريع الدولية، محدودة بالنسبة لمعظم القطاعات، بل إنَّ أحد القطاعات (النظم الزراعية والغذائية) يُظهر نشاطاً استثمارياً أقل في عام 2022 مما كان عليه في عام 2015 (الجدول 1). وفي منتصف خطة التنمية المستدامة

لعام 2030، يثير عدم إحراز تقدم في توسيع نشاط الاستثمار الدولي في قطاعات أهداف التنمية المستدامة قلقاً شديداً.

الاستثمار الخاص الدولي في أهداف التنمية المستدامة: التغير في عدد المشاريع، 2021-2022 و 2015-2022 (في المائة)		الجدول 1
2022-2021	2022-2015	
%16+	%26+	<p>البنية التحتية</p> <p>البنية التحتية للتوليد والطاقة وتوزيعها (باستثناء مصادر الطاقة المتجددة) والاتصالات السلكية واللاسلكية</p> <p>7 طاقة نظيفة وإسماز متطورة 9 الطاقة والبنكر والأسرة 11 عملية صناعية من مصانعنا</p>
%21+	%8+	<p>الطاقة المتجددة</p> <p>مشآت لتوليد الطاقة المتجددة، جميع المصادر</p> <p>13 العمل المناخي</p>
%13+	%20+	<p>المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية</p> <p>توفير المياه والإصحاح للصناعة والأسر المعيشية</p> <p>6 المياه النظيفة والنظافة الصحية</p>
%19-	%6+	<p>النظم الزراعية والغذائية</p> <p>الإنتاج الزراعي والعمليات الزراعية؛ الأسمدة والمبيدات الحشرية وغيرها؛ المواد الكيميائية؛ البحث والتطوير؛ التكنولوجيا</p> <p>2 على الجوع، الأمن الغذائي</p>
%11+	%8+	<p>الصحة والتعليم</p> <p>مرافق المستشفيات والمباني المدرسية والبنية التحتية الأخرى لتقديم الخدمات</p> <p>3 الصحة الجيدة والرفاه 4 التعليم الجيد</p>

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: يشمل الاستثمار في المشاريع الجديدة المعلن عنها وصفقات تمويل المشاريع الدولية.

وفي عام 2022، بلغت القيمة المجمّعة للاستثمار في المشاريع الجديدة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وتمويل المشاريع الدولية في البلدان النامية 471 مليار دولار، مرتفعة من 290 مليار دولار في عام 2015. وشهد عدد مشاريع الاستثمار الدولية في البنية التحتية (التي تشمل البنية التحتية للنقل وتوليد الطاقة وتوزيعها) والاتصالات السلكية واللاسلكية أعلى نمو (26 في المائة)، يليه قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (20 في المائة).

وتتناقض اتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بين أقل البلدان نمواً تناقضاً صارخاً مع الاتجاهات السائدة في البلدان النامية، ففي أقل البلدان نمواً، لم يتعاف الاستثمار عبر الحدود في قطاعات أهداف التنمية المستدامة بعد من موجات الصدمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فظلَّ عدد المشاريع وقيمتها ينخفضان منذ عام 2020، ففي عام 2022، تلقت أقل البلدان نمواً أصغر حصة على الإطلاق من المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ضمن مجموعة البلدان النامية الأوسع نطاقاً، إذ انخفضت هذه الحصة من 6,4 في المائة في عام 2021 إلى 5,1 في عام 2022، بل إنَّ حصة أقل البلدان نمواً شهدت انخفاضاً أشد حدة من ذلك من حيث القيمة، فهبطت من 12 في المائة في عام 2021 إلى 5 في المائة في عام 2022. وكانت أرقام المشاريع في العامين الماضيين أقل بكثير في معظم القطاعات مما كانت عليه في عام 2015، باستثناء مصادر الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

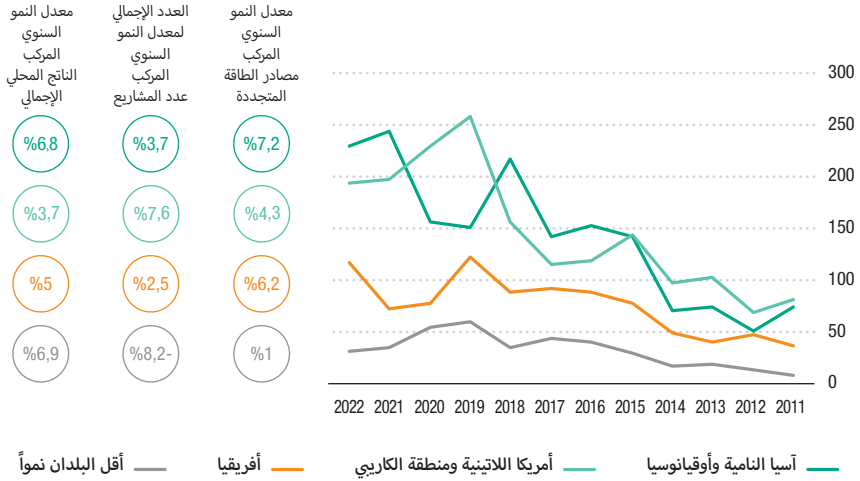
ويُظهر استعراض لاحتياجات الاستثمار في البلدان النامية أُجري في منتصف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أنّ فجوة الاستثمار في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة قد زادت من 2,5 تريليون دولار - المقدرة في تقرير الاستثمار العالمي الرابع عشر، عشية اعتماد أهداف التنمية المستدامة - إلى أكثر من 4 تريليونات دولار سنوياً في عام 2023. وتوجد أكبر الفجوات في البنية التحتية للطاقة والمياه والنقل. وتعزى الزيادة إلى نقص الاستثمار وإلى الاحتياجات الإضافية معاً.

ثمة حاجة إلى نمو أوسع نطاقاً للاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة

تباطأ نمو الاستثمار في الطاقة المتجددة في عام 2022. وتضاعفت إعلانات الاستثمار في المشاريع الجديدة، بيد أنّ صفقات تمويل المشاريع الدولية التي عادة ما تكون أكبر انخفضت. وزاد نشاط الاستثمار الدولي في مصادر الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال على وجه التقريب منذ عام 2015. غير أنّ هذا النمو السريع اقتصر في معظمه على البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في أوروبا حيث شكّل الدعم القوي للسياسات دفعة قوية له. أما في المناطق النامية، فكان نمو تمويل المشاريع الدولية والمشاريع الجديدة أكثر تدرجاً بكثير، فتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بشكل هامشي فحسب. وأما في أقل البلدان نمواً، حيث تشتد الحاجة إلى الاستثمار في الطاقة بشكل خاص، فتخلف الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة من المصادر الدولية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ عام 2015، شهدت أقل البلدان نمواً زيادة في عدد مشاريع الطاقة المتجددة بنسبة بلغت 1 في المائة فقط سنوياً، بينما نمت اقتصاداتها بوتيرة أسرع من ذلك بسبع مرات على وجه التقريب (الشكل 3).

الطاقة المتجددة: الاستثمار الدولي في المناطق النامية، 2011-2022 (عدد المشاريع)

الشكل 3



وبالإضافة إلى نمو الاستثمار الدولي نمواً بطيئاً نسبياً في مصادر الطاقة المتجددة في المناطق النامية، يُظهر تمويل المشاريع الدولية والمشاريع الجديدة عبر الحدود أيضاً مستويات عالية نسبياً من التركيز في قلة من البلدان، فالاقتصادات الكبيرة والأكثر تقدماً تجذب أعداداً غير متناسبة من المشاريع.

وعلى صعيد القطاعات، كان عدد المشاريع الاستثمارية خارج نطاق توليد الطاقة المتجددة أقل بشكل ملموس أيضاً، فلم يتسارع الاستثمار الدولي في شبكات الطاقة وسعة التخزين إلا بعد عام 2020، على الرغم من أنّ هذا الاستثمار يُعدّ مكماً بالغة الأهمية لتوليد الطاقة المتجددة.

أمّا الاستثمار الدولي في سلسلة توريد الطاقة المتجددة فأخذ في الازدياد، ففاق عدد المشاريع الجديدة المعلن عنها في المعادن الحرجة في عامي 2021 و2022 ضعف المستوى المتوسط في العقد الماضي. وتزداد المشاريع الاستثمارية في تصنيع مكونات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أيضاً، وإن حدثت الزيادة من مستوى منخفض. وفي عام 2022، تضاعفت قيمة المشاريع المعلنة في تصنيع البطاريات ثلاث مرات، ف تجاوزت 100 مليار دولار. وتوجد معظم المشاريع في الولايات المتحدة وفي مراكز التصنيع الأوروبية، وإن اجتذبت قلة من البلدان النامية استثمارات كبيرة الحجم.

تستدعي عمليات سحب الاستثمارات من الوقود الأحفوري استحداث نموذج جديد لعقد الصفقات

على الرغم من التخوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والضغط من أجل أمن الطاقة إلى عكس مسار الاتجاه التنازلي الذي يتسم به الاستثمار الدولي في أصول الوقود الأحفوري، ظلَّت أرقام المشاريع مستقرة لكل من محطات توليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية. (في الصناعات الاستخراجية، زادت الاستثمارات في مشاريع جديدة من قِبل شركات النفط والغاز الكبرى، لكن تمويل المشاريع انخفض). وتجاوزت قيمة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة الوقود الأحفوري في عام 2020، ومن المتوقع أن يستمر هذا التحول التدريجي.

وتقوم شركات الطاقة المندرجة في عداد أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات بتصفية أصول الوقود الأحفوري بمعدل يقارب 15 مليار دولار سنوياً. ولا تعني تصفية الاستثمارات أنَّ حقول النفط ومحطات الغاز وغيرها من أصول المنبع ستوقف عن العمل، فالمشتري يهدف عادة إلى جعل أصول الوقود الأحفوري المشتراة تحقق أعلى عوائد ممكنة. وهذا يعني، في كثير من الأحيان، تحسين إنتاجية الأصل الإجمالية، بسبل من بينها الضغط لزيادة الإنتاج أو إطالة العمر. ويشمل المشترون في الغالب صناديق الأسهم الخاصة وصغار المشغلين داخل القطاع وتجار السلع الأساسية. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في أنَّ هؤلاء المشترين من القطاع الخاص (غير المدرجين في البورصة) غالباً ما تكون لديهم أهداف منخفضة المستوى لخفض الانبعاثات أو لا أهداف البتة ومعايير أضعف للإبلاغ عن المناخ، وهو أمر يستدعي استحداث نموذج جديد لعقد الصفقات المتوافقة مع المناخ.

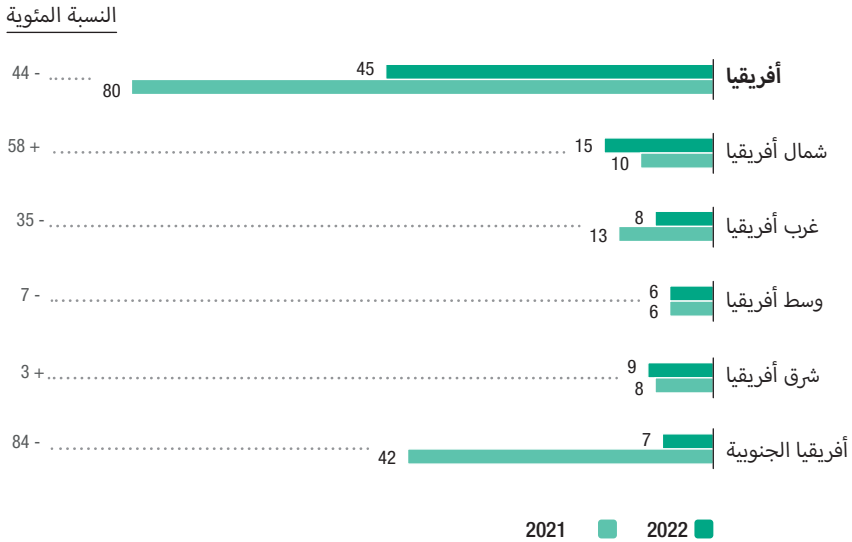
اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، لكن النشاط الاستثماري في أفريقيا أخذ في الارتفاع

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بنسبة 44 في المائة، هابطة إلى 45 مليار دولار، بعد ارتفاع غير طبيعي في عام 2021 يعزى إلى معاملة مالية واحدة بين الشركات جرت في جنوب إفريقيا. ولولا تأثير هذه الصفقة، لزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في عام 2022 بنسبة 7 في المائة. وشهدت منطقة شمال وشرق أفريقيا ارتفاعاً في التدفقات الداخلة. وسجلت بلدان وسط أفريقيا وغربها والجنوب الأفريقي انخفاضات (الشكل 4).

وتضاعفت قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها في إفريقيا أربعة أضعاف على وجه التقريب، واصله إلى رقم قياسي بلغ 195 مليار دولار (من 52 مليار دولار في عام 2021). وارتفع عدد المشاريع أيضاً بنسبة 39 في المائة ليصل إلى 766 مشروعاً. وحدثت أكبر الزيادات في القيمة في إمدادات الطاقة والغاز (إلى 120 مليار دولار) والبناء (24 مليار دولار) والصناعات الاستخراجية (21 مليار دولار). وكانت ستة من أكبر 15 مشروعاً عملاقاً جديداً أُعلن عنها في عام 2022 في إفريقيا.

الشكل 4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أفريقيا، حسب المنطقة الفرعية، 2021-2022 (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (sitsatsidf/gro.datcnu//:sptth).

وفي المقابل، أظهرت صفقات تمويل المشاريع الدولية في أفريقيا انخفاضاً بنسبة 47 في المائة من حيث القيمة (74 مليار دولار، انخفاضاً من 140 مليار دولار في عام 2021)، على الرغم من زيادة بنسبة 15 في المائة في أعداد المشاريع الذي بلغ 157 مشروعاً. وسجلت انخفاضات في القيم في مصادر الطاقة المتجددة والتعدين والطاقة.

ولا يزال المستثمرون الأوروبيون يمثلون، إلى حد بعيد، أكبر الحائزين لأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، بقيادة المملكة المتحدة (60 مليار دولار) وفرنسا (54 مليار دولار) وهولندا (54 مليار دولار).

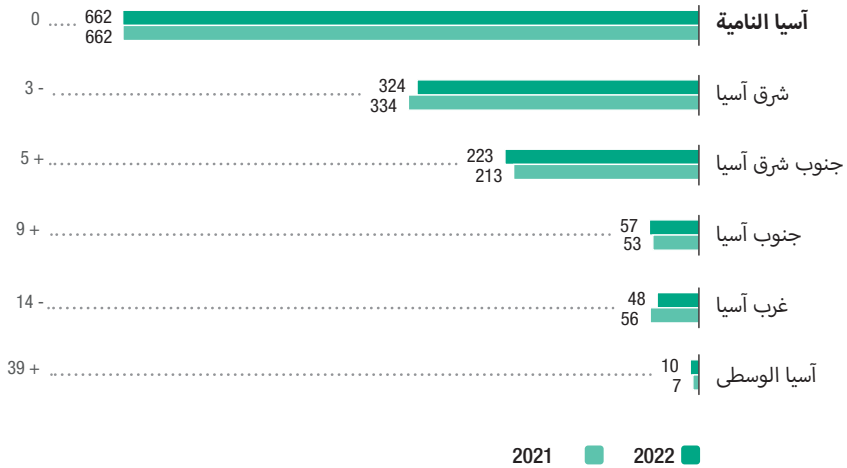
يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بالاستقرار وتُظهر إعلانات المشاريع المزيد من النمو في المستقبل

ظَلَّت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية ثابتة عند 662 مليار دولار (الشكل 5). وتمثل هذه المنطقة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، مستأثرة بنصف التدفقات العالمية الداخلة.

ولا تزال التدفقات الداخلة تتسم بقدر كبير من التركيز، إذ استأثرت خمسة اقتصادات (الصين وسنغافورة وهونغ كونغ والصين) والهند والإمارات العربية المتحدة بهذا الترتيب بقرابة 80 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة في عام 2022.

الشكل 5 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أفريقيا، حسب المنطقة الفرعية، 2021-2022 (بمليارات الدولارات)

النسبة المئوية



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (scitsatsidf/grodatcnu//:spth).

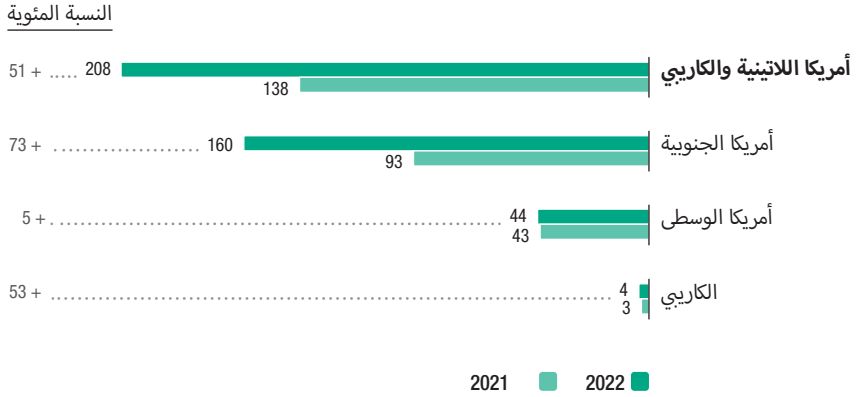
وكانت الهند ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أكثر الجهات المتلقية ازدهاراً، إذ بلغت نسبة الزيادة فيها 10 و 5 في المائة على التوالي، وحققت نمواً قوياً في إعلانات المشاريع. وأصبحت الهند ثالث أكبر بلد مضيف للمشاريع الجديدة المعلنة وثاني أكبر بلد لصفقات تمويل المشاريع الدولية. وشهدت الصين، وهي ثاني أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، زيادة بنسبة 5 في المائة. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج، ولكن عدد الإعلانات عن المشاريع زاد بمقدار الثلثين.

وزاد عدد المشاريع الجديدة المعلن عنها وصفقات تمويل المشاريع الدولية في المنطقة بنسبة 45 و20 في المائة على التوالي، وهو مؤشر يدل على نشاط استثماري دولي قوي.

قفزة في الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويرجع ذلك في شق منه إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 51 في المائة ليصل إلى 208 مليارات دولار، وهو أعلى مستوى مُسجل على الإطلاق (الشكل 6). وأدت أسعار السلع الأساسية المرتفعة إلى ازدياد الأرباح المعاد استثمارها لفروع الشركات الأجنبية في الصناعات الاستخراجية. وكان نمو المشاريع في جميع أنحاء المنطقة أكثر تواضعاً، إذ بلغت الزيادة في إعلانات المشاريع الجديدة 14 في المائة وانخفضت صفقات تمويل المشاريع الدولية.

الشكل 6 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حسب المنطقة الفرعية، 2021-2022 (ببلايين الدولارات والنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (scitsitsidf/grodatcnu//:sptth).

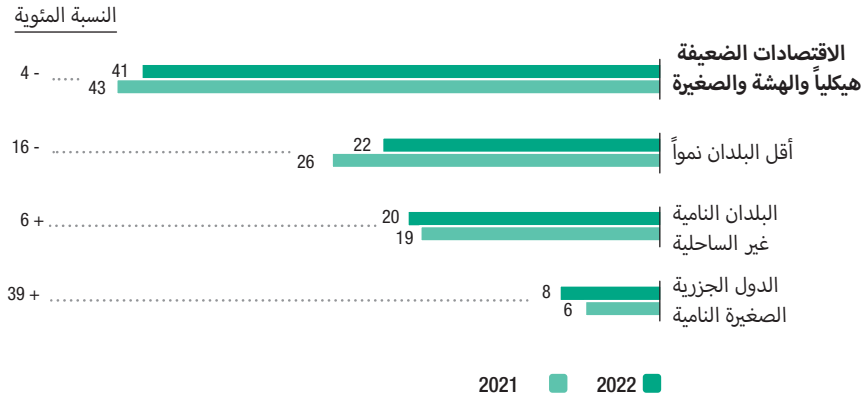
وفي أمريكا الجنوبية، شهدت معظم البلدان ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ففي البرازيل، زادت التدفقات بمقدار الثلثين، لتصل إلى 86 مليار دولار، وهي ثاني أعلى قيمة مسجلة على الإطلاق. وتضاعفت الأرباح المعاد استثمارها، ولكن النشاط الاستثماري الجديد زاد أيضاً؛ وارتفع عدد المشاريع الجديدة المعلنة وصفقات تمويل المشاريع الدولية بنسبة 30 في المائة على وجه التقريب.

وزادت التدفقات الداخلة إلى أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً، فارتفع كل من الأسهم الجديدة والأرباح المعاد استثمارها. وفي المكسيك، وهي أكبر متلق، زادت إعلانات الدمج والتملك والاستثمار في مشاريع جديدة زيادة كبيرة.

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة

انخفضت التدفقات إلى مجموعة تتألف من 84 اقتصاداً ضعيفاً هيكلياً وهشاً وصغيراً بنسبة 4 في المائة، هابطة إلى 41 مليار دولار في عام 2022 (الشكل 7). وشكّلت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية معاً 3,2 في المائة من الإجمالي العالمي، مرتفعة من 2,9 في المائة في عام 2021.

الشكل 7 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، 2021-2022 (بمليارات الدولارات والنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (scitsitsidf/gro.datcnu//:spth).

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. وظّلت التدفقات تتسم بالتركيز، فاستأثرت البلدان الخمسة المتلقية الأولى بنحو 70 في المائة من المجموع. وعلى الرغم من زيادة عدد إعلانات المشاريع الجديدة وقيمتها في أقل البلدان نمواً في عام 2022، فإنها لا تزال أقل من متوسطها خلال 10 سنوات، إذ هبطت إلى حوالي النصف من حيث العدد والربع من حيث القيمة. وانخفضت صفقات تمويل المشاريع الدولية في أقل البلدان نمواً بنسبة 9 في المائة من حيث العدد وبنسبة 68 في المائة من حيث القيمة لتصل إلى 20 مليار دولار.

وتخلف نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً عن ركب نمو مصادر التمويل الخارجية الأخرى في معظم العقد الماضي. وشهدت المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات ارتفاعاً ملموساً. ومع ذلك، تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً للتمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً، وعاملاً حاسماً لتنميتها المستدامة وآفاق خروجها من هذه الفئة.

وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها 32 بلداً كمجموعة، فارتفع عدد إعلانات المشاريع الجديدة بنسبة 15 في المائة (تضاعفت القيمة ثلاث مرات فوصلت إلى 31 مليار دولار)، وكانت الزيادة واضحة أشد الوضوح في الصناعات الاستخراجية. وجاء عدد صفقات تمويل المشاريع الدولية أقل بنسبة 19 في المائة مما كان عليه في عام 2021. وكانت غالبية المشاريع في مصادر الطاقة المتجددة، وإن أُعلن أيضاً عن مشاريع في قطاعات أخرى، من بينها الطاقة والتعدين والعقارات الصناعية.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وارتفعت إعلانات المشاريع في مجال الطاقة المتجددة وفي قطاع السياحة الذي يتعافى من عثرته.

تطورات سياسات الاستثمار

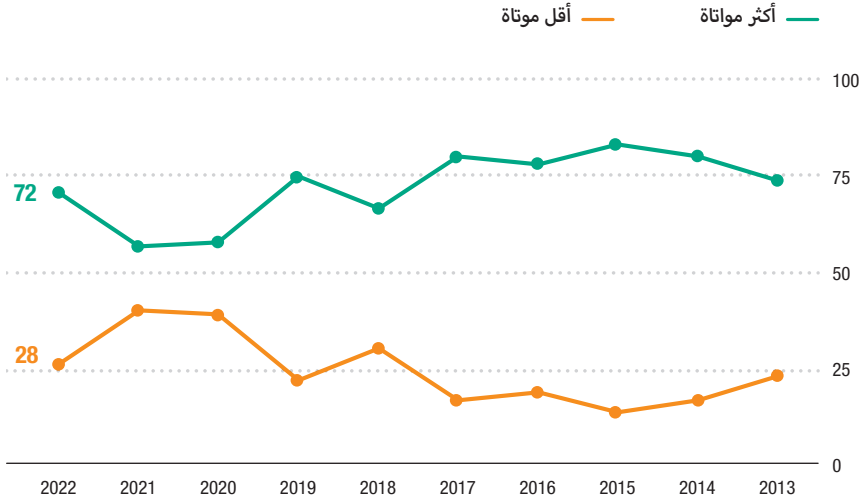
ازداد نشاط وضع سياسات الاستثمار ازدياداً شديداً

وضع ستة وستون بلداً مجموعة من التدابير بلغ عددها 146 تدبيراً من تدابير السياسات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي في عام 2022، بزيادة تفوق الثلث عمداً كانت عليه في عام 2021. وتضاعف على وجه التقريب عدد التدابير الداعمة للاستثمار، فارتفع من 55 تدبيراً إلى 102 تدبير، بينما بقي عدد السياسات الأقل موثقة للاستثمار مستقرًا، معيداً الحصة النسبية للسياسات المواتية إلى مستويات ما قبل الجائحة (الشكل 8).

واعتمدت ثلاثة أرباع أكثر التدابير مناصرة للاستثمار في البلدان النامية. وتمثلت غالبية هذه المبادرات في مبادرات لتيسير الاستثمار، تلتها حوافز استثمارية وفتح باب قطاعات وأنشطة جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وللمرة الأولى منذ الجائحة، زادت حصة أكثر تدابير الاستثمار ملاءمة أيضاً بزيادة ملموسة في البلدان المتقدمة النمو (بنسبة 21 في المائة). وتشمل هذه المبادرات في المقام الأول مبادرات تيسير الاستثمار وحوافز الطاقة المتجددة وغيرها من الاستثمارات المتصلة بالمناخ.

التغييرات في سياسات الاستثمار الوطنية، 2013-2022 (بالنسبة المئوية)

الشكل 8



المصدر: الأونكتاد، مرصد سياسة الاستثمار.

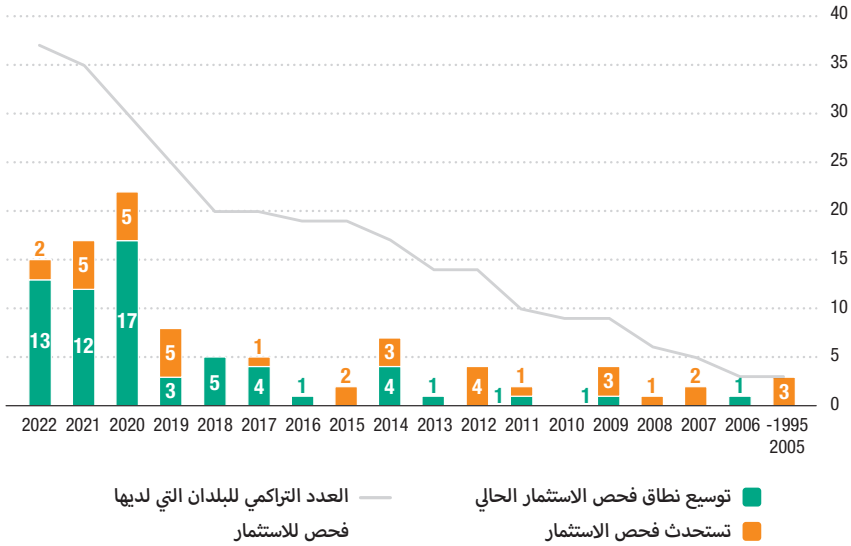
يستمر فحص الاستثمار في الانتشار

يتعلق أكثر من نصف أقل التدابير مواتة للاستثمار على وجه التقريب باستحداث أنظمة الأمن الوطني التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر أو يجعل هذه الأنظمة أكثر صرامة، وهو أمر يمثل توسعاً في اتجاه طراً في الآونة الأخيرة. واتخذت البلدان المتقدمة النمو معظم هذه التدابير، فارتفع عدد البلدان التي تجري عمليات فحص الاستثمار لأسباب تتعلق بالأمن القومي إلى 37 بلداً (الشكل 9). وتستأثر هذه البلدان مجتمعة بنسبة 68 في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تُفحص لأسباب تتعلق بالأمن الوطني محدودة، بيد أنها تشير إلى زيادة في عدد المعاملات التي تخضع للمراجعة. ويتجلى ازدياد الاهتمام الذي تحظى به اعتبارات الأمن الوطني في النهج التنظيمية حيال الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً في تنفيذ ضوابط الدمج والتملك، فمن بين صفقات الدمج والتملك الكبيرة التي تُتاح عنها بيانات، أنهت الأطراف فيها ما لا يقل عن 21 صفقة في عام 2022 لأسباب تنظيمية، بزيادة 7 صفقات عن عام 2021، وقرزت قيمتها الإجمالية بنسبة 70 في المائة على وجه التقريب، لتصل إلى 70 مليار دولار.

البلدان التي استحدثت أو وسعت نطاق فحص الاستثمارات المتعلقة بالأمن، 1995-2022 (عدد)

الشكل 9



المصدر: الأونكتاد.

تجاوز إنهاء معاهدات الاستثمار مرة أخرى عدد المعاهدات الجديدة

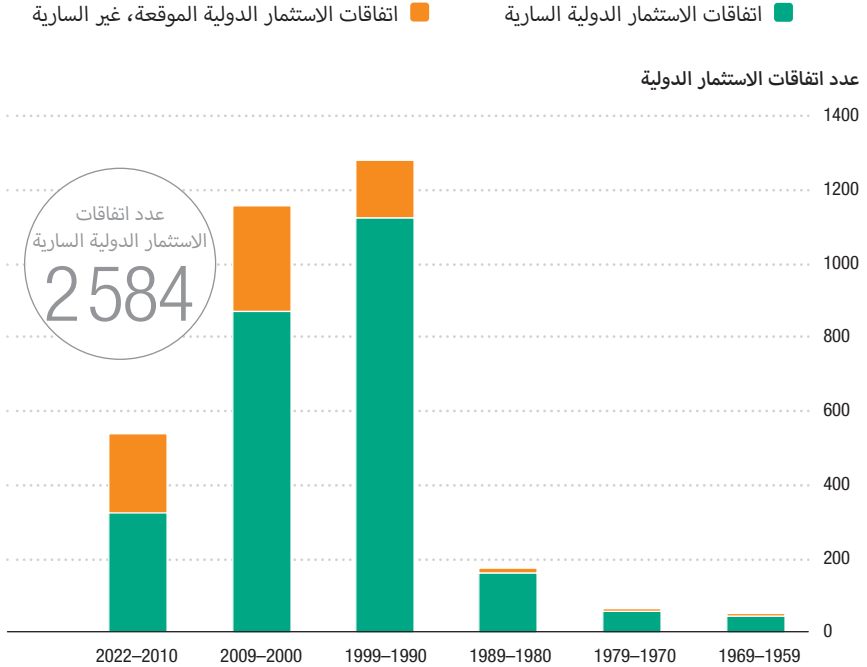
في عام 2022، استمر الاتجاه نحو إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، فللسنة الثالثة على التوالي، تجاوز عدد حالات الإنهاء الفعلي للمعاهدات (58) عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة (15)، فأدى ذلك إلى يبلغ عدد اتفاقات الاستثمار الدولية 3 265 اتفاقاً، منها 2 584 اتفاقاً سارياً (الشكل 10).

واتخذت معظم حالات الإنهاء التي بلغت 58 حالة في عام 2022 شكل إلغاء معاهدات استثمار ثنائية داخل الاتحاد الأوروبي. وبحلول نهاية العام، بلغ العدد التراكمي لعمليات الإنهاء الفعلية 569 حالة، منها زهاء 70 في المائة من حالات الإنهاء الفعلي التي تمت في العقد الماضي.

وتتضمن اتفاقات الاستثمار الدولية في الآونة الأخيرة العديد من الأحكام التي أُصلحت، سعيًا لضمان حق الدول في تنظيم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وإصلاحها. ولا نعلم بعد إن كانت الأحكام المعدلة متينة متانة كافية لدعم مساعي البلدان في مضمار التنمية المستدامة، لا إياها.

ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات للإسراع بخطى إصلاحات اتفاقات الاستثمار الدولية في جميع المجالات التي حددها الأونكتاد في خريطة الطريق التي وضعها لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

الشكل 10 عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة والسارية | المفعول، 2022-1959 (حسب تاريخ التوقيع)



المصدر: الأونكتاد، متصفح اتفاقات الاستثمار الدولية. ملاحظة: لا يشمل هذا الرقم اتفاقات الاستثمار الدولية التي أنهيت فعلاً.

وتميزت السنة كذلك باختتام المفاوضات بشأن عدة صكوك استثمار دولية تتسم بسماة استباقية لتيسير الاستثمار وزيادة التركيز على الاستثمار المستدام. وتواصل أيضاً عمل المنظمات الدولية في مختلف جوانب إدارة الاستثمار الدولي واقترن بإحراز تقدم في المفاوضات بشأن تيسير الاستثمار والنواتج الأولى المتفق عليها لإصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

ما برح الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية يهيمن على عالم اتفاقات الاستثمار الدولية

لا يزال نحو 2 300 اتفاقاً من الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية سارياً، باسماً هيمنته على شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية. وتشرُ اتفاقات الاستثمار الدولية عالمياً يتألف من أكثر من 4 400 من العلاقات الثنائية القائمة في إطار هذه الاتفاقات بين أزواج من الاقتصادات. ويستند ما يفوق 88 في المائة من العلاقات القائمة بين اتفاقات الاستثمار الدولية على المعاهدات الموقعة قبل عام 2012. ويتعايش ما لا يقل عن 40 في المائة من العلاقات التي أنشأها الجيل الجديد من اتفاقات الاستثمار الدولية مع علاقة سابقة قائمة بين الاقتصادات نفسها. وينطوي استمرار انتشار الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية على مخاطر تهدد العمل المناخي والانتقال في مجال الطاقة وغير ذلك من أهداف الاستدامة، مبرزاً ضرورة التعجيل بخطى إصلاح الرصيد الحالي من المعاهدات بتعديلها، أو استبدالها، أو إنهاؤها.

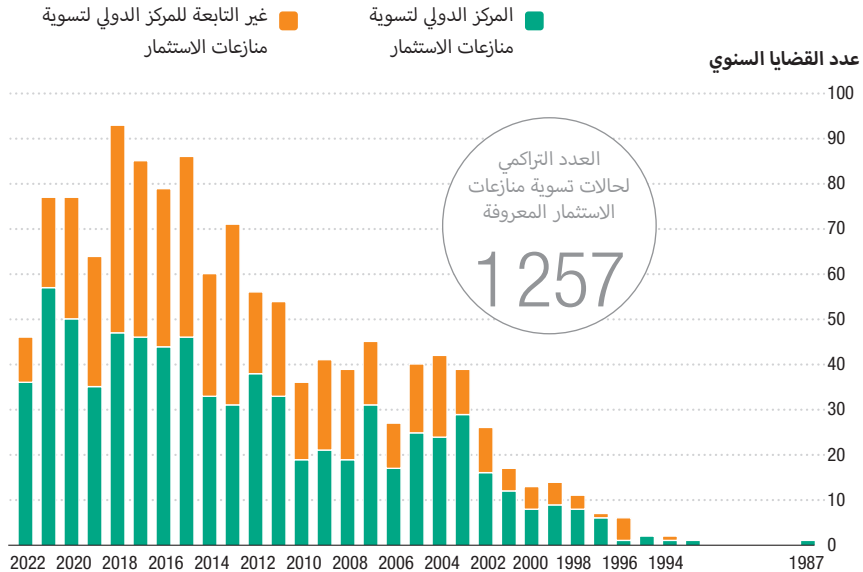
رُفعت معظم قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الجديدة في إطار الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية

في عام 2022، رفع المطالبون 46 قضية جديدة من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية، ليصل العدد الإجمالي للقضايا المعروفة للجمهور إلى 1 257 قضية (الشكل 11). ورُفعت نحو 80 في المائة من قضايا التحكيم الاستثماري في عام 2022 بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة في تسعينيات القرن العشرين، أو قبل ذلك. وكانت معاهدة ميثاق الطاقة أكثر المعاهدات التي يُحتج بها تكراراً، إذ رُفعت بموجبها 10 قضايا في عام 2022. وبين عامي 1987 و2022، رفع مدعون من خمس دول - هي الولايات المتحدة وهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا، بهذا الترتيب - ما يقرب من نصف جميع قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المعروفة. وحتى الآن، استجابت 132 دولة ومجموعة اقتصادية لدعوى واحدة أو أكثر من دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

وبحلول نهاية عام 2022، أنهى ما لا يقل عن 890 إجراء بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وكانت الحصة النسبية من نتائج القضايا مماثلة لنظيرتها في السنوات السابقة. وفُصل في 37 في المائة من القضايا لصالح الدولة، وصدر حكم في 28 في المائة من القضايا لصالح المستثمر (مع منح تعويض نقدي) وتمت تسوية 19 في المائة منها. وفي الإجراءات المتبقية، إما أوقفت القضايا (14 في المائة) أو خلصت المحكمة إلى حدوث خرق للمعاهدة ولكنها لم تمنح تعويضاً نقدياً (2 في المائة).

الاتجاهات في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المعروفة القائمة على المعاهدات 1987-2022

الشكل 11



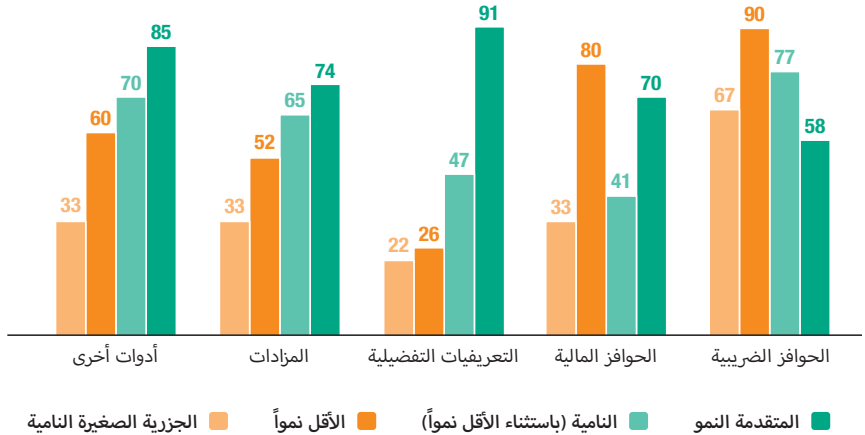
الأونكتاد، متصفح تسوية منازعات الاستثمار. *المصدر:*
 جُمعت المعلومات من مصادر عامة، من بينها خدمات الإبلاغ المتخصصة. ولا تغطي إحصاءات الأونكتاد قضايا المستثمرين والدول
 التي تستند حصرياً إلى عقود الاستثمار (عقود الدولة) أو قوانين الاستثمار الوطنية، أو القضايا التي أشار فيها أحد الأطراف إلى نيته
 تقديم دعوى لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ولكنه لم يبدأ التحكيم. وتعدل أرقام القضايا السنوية والتراكمية باستمرار
 نتيجة لعمليات التحقق وهي قد لا تتطابق تمام التطابق مع أرقام القضايا المبلغ عنها في السنوات السابقة. *ملاحظة:*

سياسات الاستثمار في الطاقة المستدامة

تختلف تدابير الاستثمار في الطاقة المتجددة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية

لسياسات الاستثمار دور رئيسي في الحد من مخاطر الاستثمار في تحقيق الانتقال في مجال الطاقة وتحفيزه. واعتمدت البلدان أنواعاً شتى من الصكوك لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة المتجددة. ومن بين هذه الحوافز، تشكّل الحوافز الضريبية أكثر الأدوات استخداماً لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة في البلدان النامية (77 في المائة) وأقل البلدان نمواً (90 في المائة) والدول الجزرية الصغيرة النامية (67 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، تحبذ البلدان المتقدمة النمو التعريفات التفضيلية والمزادات والحوافز المالية، المعتمدة بنسبة 91 في المائة و74 في المائة و70 في المائة على التوالي (الشكل 12).

الشكل 12 | انتشار أدوات ترويج الاستثمار الخاص حسب النوع (نسبة البلدان)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد وقوانين تغير المناخ في العالم. يغطي الرسم البياني القوانين المعتمدة خلال الفترة 2000-2022، وكذلك تعديلات بعض القوانين التي اعتمدت قبل عام 2000. وتستند بيانات التعريفات التفضيلية والمزادات إلى مصادر أخرى تغطي 193 بلداً. وتشمل "أدوات أخرى" الأدوات القائمة على الحصص وخطط الضمان وتيسير الأعمال التجارية.

ولكل أداة من أدوات السياسة لتحفيز الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة مزاياها ومثالبها. ويمكن تكييف الحوافز الضريبية لتحقيق أهداف محددة في مضمات السياسات. وهي لا تتطلب عادة

إنفاقاً عاماً مباشراً على غرار ما تقتضيه الإعانات، بيد أنها قد لا تزيل الحواجز الرئيسية أمام الاستثمار في الطاقة المتجددة، ومن بينها الحصول على التمويل ومخاطر السوق والبنية التحتية والاحتياجات الأولية المرتفعة من رأس المال. وبدلاً من ذلك، تقدم التعريفات التفضيلية للمستثمرين أسعاراً مضمونة وتتيح لهم منظوراً طويلاً الأجل، مقللةً عدم اليقين بشأن عائد الاستثمار، بيد أنها قد تشكل، حسب تصميمها، عبئاً على المالية العامة وتزيد من تكلفة الكهرباء التي يتحملها المستخدمون. ومنذ عام 2010، ازدادت مزايدات الطاقة المتجددة شعبية - وهي آلية أخرى لتشجيع الاستثمار - لأنها فعالة من حيث التكلفة وقابلة للتكيف مع مختلف السياقات الاقتصادية، غير أنها قد تكون معقدة تصميمياً وإدارةً وتتطلب توافر الخبرة المتخصصة.

تعيق الإعانات المرتفعة بشكل لا مثيل له من قبل والمقدمة للوقود الأحفوري الاستثمار في الطاقة المتجددة

بلغ حجم الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري في جميع أنحاء العالم تريليون دولار في عام 2022، وهو مستوى لا مثيل له من قبل يصل إلى ثمانية أضعاف قيمة الإعانات التي تلقتها الطاقة المتجددة. وتشكل الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري عاملاً مشبطاً للاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة لأنها تجعل قدرة الطاقة المتجددة على المنافسة أصعب، خاصة عندما لا تتلقى المستوى نفسه من الدعم. وثمة مصدر قلق إضافي يتمثل في أنّ هذه الإعانات تُخصص بشكل متزايد لمنتجات الوقود الأحفوري لا للمستهلكين. ولئن كان الانهاء التدريجي لهذه الإعانات عملية معقدة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه مصالح متنافسة، فإنّ القيام بذلك من شأنه أن يكون معيناً لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

أعد الأونكتاد مجموعة أدوات لاتفاقات الاستثمار الدولية لتعزيز الاستثمار في الطاقة المستدامة

يجعل الانتقال في مجال الطاقة الحاجة إلى إصلاح إدارة الاستثمار الدولي أكثر إلحاحاً، فالجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن يعيق الدول عن تنفيذ تدابير السياسة العامة اللازمة للانتقال في مجال الطاقة. ومعظم الجيل الجديد من اتفاقات الاستثمار الدولي في وضع أفضل نسبياً من حيث حماية حق الدول في وضع النظم، ولكن الضعف يظل يشوبه في إدراج أحكام تشجع بشكل استباقي الاستثمار في الطاقة المستدامة.

وما برح عدد حالات تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين المتعلقة بقطاعي الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة يزداد، ففي قطاع الوقود الأحفوري، ظلّ المستثمرون يرفعون دعاوى متكررة بتسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين، رافعين ما لا يقل عن 219 قضية ضد أنواع مختلفة من سلوك الدولة. وفي قطاع الطاقة المتجددة، شهد العقد الماضي أيضاً ظهور قضايا تسوية المنازعات

بين الدول وانتشارها، فبلغ عدد القضايا المعروفة 119 قضية طعن العديد منها في تغييرات تشريعية تطوي على تخفيضات في التعريفات التفضيلية لإنتاج الطاقة المتجددة.

وتوجد خيارات مختلفة لتحويل اتفاقات الاستثمار الدولية إلى أدوات تفضي إلى الاستثمار في الطاقة المستدامة والأهداف المناخية. ووضع الأونكتاد مجموعة أدوات تتضمن خيارات في مجال السياسة العامة في أربعة مجالات (الجدول 2) هي: تشجيع الاستثمار وتيسيره ونقل التكنولوجيا والحق في التنظيم والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وتمثل إعادة التفاوض بشأن العدد الكبير من الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية وتعديلها وإنهائها الخيارات الرئيسية التي تتيح مساهمة نظام الاستثمار الدولي في التنمية المستدامة وعدم إعاقته.

مجموعة أدوات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية: تعزيز الطاقة المستدامة للجميع	الجدول 2
<p>إدراج أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية الرامية إلى تعزيز الاستثمار في الطاقة المستدامة وتيسيره بهمة ونشاط</p> <p>النص على معاملة تفضيلية للاستثمار في الطاقة المستدامة</p> <p>إنشاء آليات مؤسسية للتعاون في مجال البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات المستدامة</p> <p>الالتزام بتقديم المساعدة التقنية لاعتماد تدابير تيسير الاستثمار في الطاقة المستدامة</p>	<p>تشجيع الاستثمار في الطاقة المستدامة وتيسيره</p>
<p>تشجيع نقل التكنولوجيات المنخفضة الكربون والمستدامة، بما في ذلك الدراية الفنية في هذا المجال</p> <p>بذل الجهود لتهيئة بيئة تمكينية لتلقي التكنولوجيا</p> <p>السماح بأنواع معينة من متطلبات الأداء ذات الصلة بالانتقال في مجال الطاقة</p> <p>الحرص على ألا تعوق حماية حقوق الملكية الفكرية نشر التكنولوجيا دون مبرر</p>	<p>نقل التكنولوجيا ونشرها</p>
<p>صقل محتوى معايير حماية الاستثمار وإصلاح تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين فيما يتعلق بالاستثمار في الطاقة</p> <p>إدراك الحاجة إلى المرونة التنظيمية</p> <p>إدراج استثناءات عامة تتعلق بتغير المناخ والانتقال في مجال الطاقة</p> <p>توضيح الأحكام الخاصة بالتعويض والأضرار</p>	<p>الحق في وضع نظم للعمل المناخي والانتقال في مجال الطاقة</p>
<p>تضمين التزامات ملزمة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات</p> <p>إلزام مستثمري الطاقة على وجه التحديد بالامتثال لمتطلبات الاستثمار المستدام (على سبيل المثال باقتضاء إجراء تقييمات الأثر البيئي وإبقاء نظام للإدارة البيئية)</p>	<p>المسؤولية الاجتماعية للشركات</p>

المصدر: الأونكتاد.

أسواق رؤوس الأموال والتمويل المستدام

تظل الاستثمارات ذات الطابع المستدام صامدة في خضم تقلب أسواق رأس المال

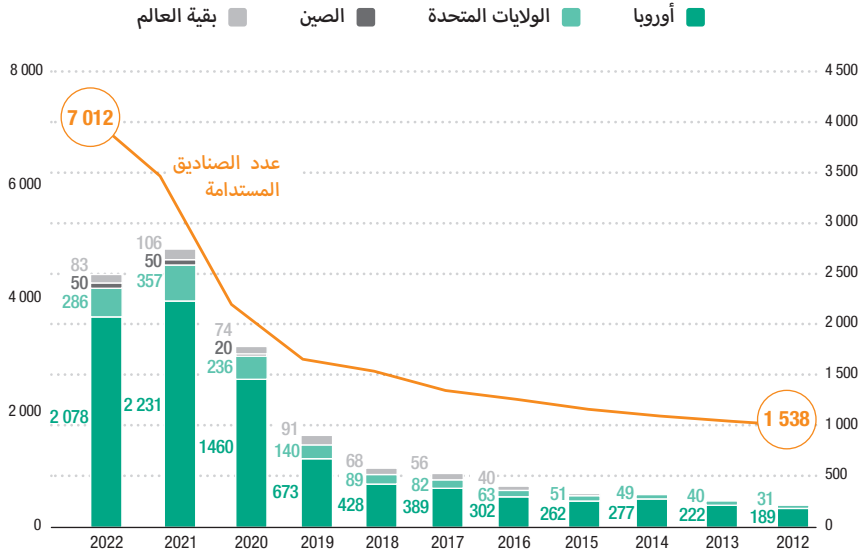
بلغت قيمة سوق التمويل المستدام الإجمالي (السندات والصناديق وأسواق الكربون الطوعية) 5,8 تريليون دولار في عام 2022، على الرغم من البيئة الاقتصادية المضطربة اضطراباً تضمن ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة المرتفعة وضعف عوائد السوق وبواد الركود التي لاحت في الأفق، وهي عوامل أثرت جميعها في الأسواق المالية.

ولا تزال الصناديق المستدامة أكثر جاذبية للمستثمرين من الصناديق التقليدية. وانخفضت قيمة سوق الصناديق المستدامة العالمية من أعلى مستوياتها البالغة 2,7 تريليون دولار في عام 2021، إلى 2,5 تريليون دولار في عام 2022 (الشكل 13).

الصناديق والأصول المستدامة المدارة، 2022-2012

الشكل 13

(مليارات الدولارات والعدد)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مورنيغستار.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض في تقييم السوق، كان صافي التدفقات الداخلة إلى السوق في عام 2022 إيجابياً، خلافاً لأسواق الصناديق التقليدية التي شهدت تدفقات خارجة صافية، وهو أمر يوحي بأن المستثمرين ينظرون إلى التمويل المستدام بحسبانه استراتيجية طويلة الأجل وأنهم ما زالوا مقتنعين بجدوى الأعمال التجارية في القطاعات المستدامة، مثل الطاقة المتجددة.

وتساهم الصناديق المستدامة مساهمة ملموسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحتى نهاية عام 2022، حُصص أكثر من نصف تريليون دولار، أو 30 في المائة من حيازات الصناديق التي يرصدها الأونكتاد، لثمانية قطاعات قابلة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ارتفاعاً من 26 في المائة في عام 2021. ولا تزال الصحة والطاقة المتجددة والنظم الزراعية والغذائية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أكبر المتلقين للتمويل، إذ تمثل هذه القطاعات 95 في المائة من الأصول المخصصة لقطاعات أهداف التنمية المستدامة.

وعادة ما تتفوق الصناديق المستدامة على نظيراتها التقليدية في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة، لكن التمويه الأخضر لا يزال قائماً. ومتوسط تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية لأكثر من 2 800 صندوق مستدام يرصده الأونكتاد أفضل بكثير من مؤشر الأسهم العالمية القياسي الصادر عن معهد مورغان ستانلي كايبتال إنترناشيونال. ومع ذلك، لا يرقى ريع الصناديق على الأقل إلى مستوى قدراتها في مجال الاستدامة.

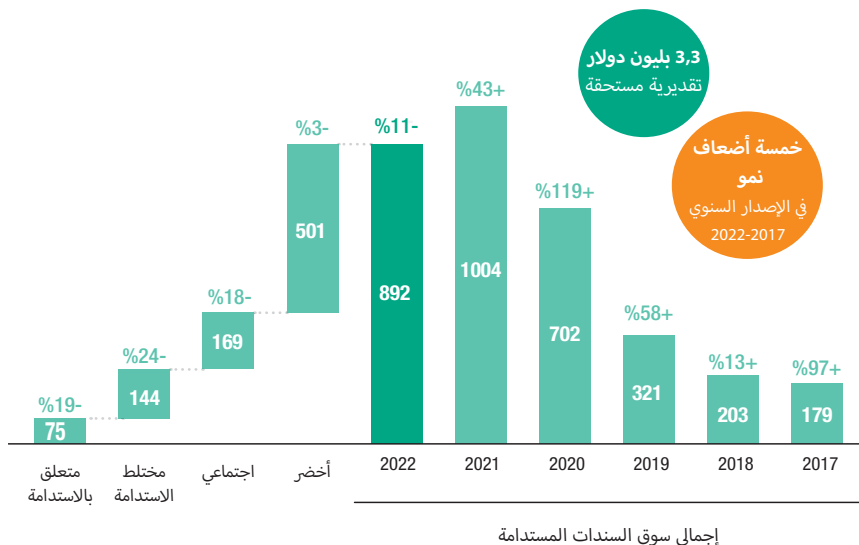
ويواصل سوق السندات المستدامة النمو، وإن كان إصدار سندات جديدة قد انخفض بنسبة 11 في المائة في عام 2022 (الشكل 14). وعلى الرغم من التباطؤ الذي حدث في عام 2022، نما الإصدار السنوي للسندات ذات الطابع المستدام بنحو خمسة أضعاف في السنوات الخمس الماضية. وارتفعت القيمة المستحقة لسوق السندات المستدامة من 2,5 تريليون دولار في عام 2021 إلى 3,3 تريليون دولار في عام 2022. وظلَّ إصدار السندات الخضراء صامداً نسبياً، فانخفض بنسبة 3 في المائة فقط في عام 2022.

وعلى الرغم من الضعف العام الذي شاب سوق السندات في عام 2022، ظلَّت السندات الخضراء مصدراً متمامياً للتمويل عبر قطاعي التنمية المستدامة الرئيسيين وهما الطاقة والمياه اللذان شهد كلاهما زيادات كبيرة في عام 2022. وكان الانخفاض في استخدام السندات الخضراء لتمويل المباني العامل الرئيسي في الانخفاض العام الذي حدث في عام 2022. وعند دراسة السوق حسب نوع الجهة المُصدِّرة، أظهرت الشركات والوكالات الحكومية والجهات البلدية انخفاضاً حاداً في قيمة السندات المُصدَّرة، لكن المؤسسات المالية والكيانات فوق الوطنية زادت من إصدارتها في عام 2022، فساعد ذلك على دعم سوق السندات الخضراء بشكل عام. وتتمثل أسواق الكربون اليوم، في المقام الأول، إمَّا في أسواق امتثال أو في أسواق طوعية. وأسواق الكربون الامتثالية التي تتراوح الاعتمادات الصادرة عنها بين 700 و800 مليار دولار في السنة، هي أكبر بكثير من أسواق الكربون الطوعية التي تبلغ اعتماداتها 2 مليار دولار فقط سنوياً. ومع ذلك، تتيح الأسواق الطوعية ميزة فريدة من نوعها لا تتيحها أغلب أسواق الامتثال ألا وهي: القدرة على توجيه رأس المال الاستثماري عبر الحدود

لتمويل مشاريع جديدة لخفض الانبعاثات أو تجنبها. ويجري إصدار معظم ائتمانات سوق الكربون الطوعية لمشاريع في البلدان النامية وبيعها للمشتريين في البلدان المتقدمة النمو (في المقام الأول في أوروبا والولايات المتحدة، بهذا الترتيب). وبهذه الطريقة، تنطوي السوق الطوعية الوليدة على إمكانات كبيرة بحسبانها قناة جديدة للتمويل المستدام في القطاعات المناخية، مثل الطاقة المتجددة، أو إعادة التحريج.

وشهدت أسواق الكربون أسعاراً قياسية لتكلفة الطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2022، باعثة الأمل في أن يساعد سعر أكثر واقعية لثاني أكسيد الكربون (وغازات الدفيئة الأخرى) في دفع الانتقال في مجال الطاقة إلى الأمام. وحتى يتكفل ذلك بالنجاح، سيكون من المهم تحقيق قدر أكبر من الاتساق في الأسعار. ويتراوح الفارق بين سعر الكربون في الأسواق الطوعية وسعره في أسواق الامتثال بين ما يقرب من صفر دولار إلى زهاء 100 دولار، مع وجود نطاقات مماثلة داخل كلا السوقين.

الشكل 14 | إصدار السندات العالمية المستدامة، 2017-2022 حسب الفئة (مليارات الدولارات وعلى أساس سنوي)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى معلومات من التمويل البيئي.

يواصل المستثمرون المؤسسيون إحراز تقدم في أداء الاستدامة

في عام 2022، حَسَّن أكبر 100 صندوق للثروة السيادية والمعاشات التقاعدية العامة التي رصدها الأونكتاد إفصاحها عن العمل المناخي، بما في ذلك الاستثمار في الطاقة المستدامة وتصفيحة الاستثمارات من الوقود الأحفوري. والتزم ثلثا الصناديق المبلّغة الآن بتحقيق صافي صفري في محافظها الاستثمارية بحلول عام 2050. ويتمتع المستثمرون المؤسسيون، مثل صناديق المعاشات التقاعدية العامة وصناديق الثروة السيادية، بوضع محوري لإحداث تغيير في الاستدامة وتمويل الاستثمار في الطاقة المستدامة، فطبيعة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة الكثيفة رأس المال والطويلة الأجل تتوافق، على سبيل المثال، مع سمات الاستحقاق في التزامات صناديق المعاشات التقاعدية، وهي تتطابق بشكل جيد مع الطلب السيادي على الاستثمار في الهياكل الأساسية.

وتؤثر البيئة التنظيمية سريعة التطور، بما في ذلك تطبيق معايير معتمدة على نطاق أوسع للإبلاغ عن الاستدامة، في الإبلاغ من قبل الصناديق عن الأموال وقرارات الاستثمار. ويستخدم المزيد من الصناديق تحليل مخاطر المناخ في استراتيجياتها الاستثمارية وتزيد من التواصل مع الشركات المستثمر فيها. غير أنّ العديد من المؤسسات الاستثمارية المدرجة في قائمة الأونكتاد لأكثر 100 مؤسسة لا تزال عاجزة عن الكشف عن المخاطر المتصلة بالاستدامة أو الإبلاغ عنها، وهي لا تتحرك بالسرعة الكافية لإعادة توجيه الحوافظ، لا سيما بشأن الإجراءات المتصلة بالمناخ وصافي الانبعاثات الصفرية. ومن بين الصناديق التي تقوم بالإبلاغ، كثيراً ما تكون نوعية الإبلاغ ونطاقه غير متسقين أو قابلين للمقارنة، ويفتقر العديد منها إلى مؤشرات أو أهداف أداء رئيسية محددة في تقاريرها.

تزيد البورصات من أنشطتها لدعم التمويل المستدام

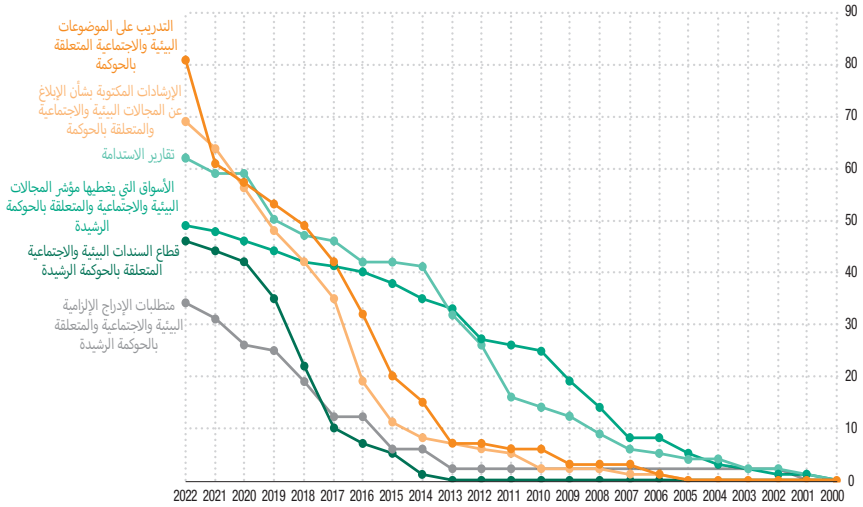
تمثل البنية التحتية لسوق رأس المال، مثل البورصات وبورصات المشتقات، رافعة رئيسية في سلسلة الاستثمار وبوسعها ممارسة تأثير كبير على المشاركين في السوق. وتواصل البورصات تقديم الدعم للتمويل المستدام ويقترن ذلك بزيادات في جميع المجالات في عدد البورصات التي لديها إرشادات مكتوبة بشأن الإفصاح عن المجالات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة الرشيدة وإعداد التقارير الإلزامية البيئية والاجتماعية وعن الحوكمة الرشيدة والتدريب في هذه المجالات وعروض السندات والأسهم ذات الصلة بذلك (الشكل 15).

وتقترن زيادة تنظيم التمويل المستدام وتوحيده بازدياد أهمية تثقيف المشاركين في السوق، ففي عام 2022، أصبح التدريب على الموضوعات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة الرشيدة أكثر أنشطة الاستدامة شيوعاً في البورصات. ويعود بعض الفضل في ذلك إلى أنشطة مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التي تعمل مع شركاء التنمية والبورصات لتدريب المشاركين في السوق.

وأنشئت أكاديمية البورصات المستدامة استجابة لازدياد طلب البورصات بتوفير التثقيف والتدريب على معايير الإفصاح عن الأنشطة البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة الرشيدة والتطورات

التنظيمية. ومن خلال العمل مع شركاء التنمية الرئيسيين، مثل مؤسسة التمويل الدولية (وهي عضو في مجموعة البنك الدولي) ومشروع الكشف عن الكربون (منظمة مجتمع مدني)، أنشأت أكاديمية البورصات المستدامة شبكة دعم عالمية للمشاركين في السوق.

الشكل 15 اتجاهات استدامة البورصات 200-2020 (عدد التبادلات)

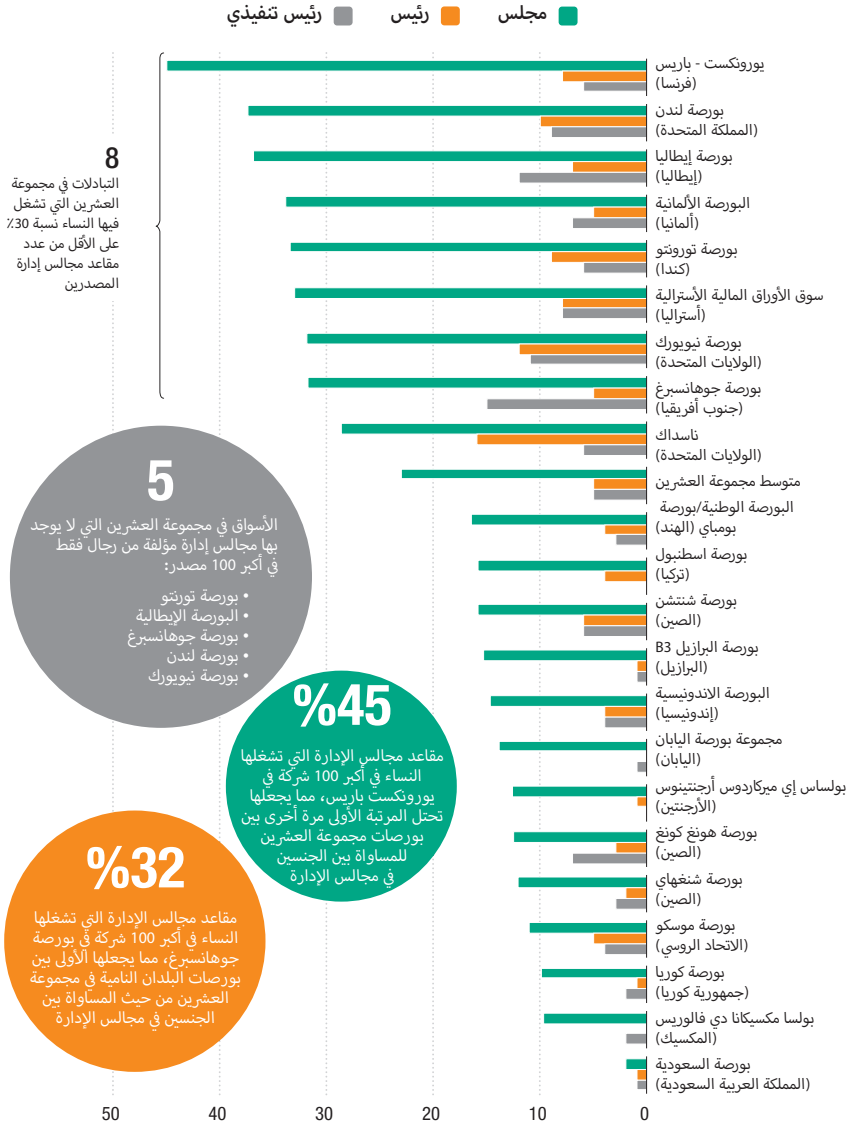


المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات البورصات المستدامة.

حققت المساواة بين الجنسين في قيادة الشركات مكاسب متواضعة في عام 2022

تشغل النساء 23 في المائة من مقاعد مجالس إدارة أكبر الشركات المدرجة في 22 بورصة رئيسية لمجموعة العشرين البالغ عددها 21 561 مقعداً. (الشكل 16). وتمثل هذه الحصاة تحسناً بنسبة 1,3 نقطة مئوية على أساس سنوي، حيث أظهرت 18 بورصة زيادة في عدد النساء في مجالس إدارة جهات الإصدار فيها، بينما سجلت أربع بورصات فقط انخفاضاً. وفي سبعة من أسواق مجموعة العشرين، وضع صانعو السياسات قواعد إلزامية تنظم الحد الأدنى لعدد النساء المطلوب في مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة.

بورصات مجموعة العشرين حسب التوازن بين الجنسين في مجالس إدارة جهات الإصدار (النسبة المئوية من المناصب التي تشغلها النساء من بين أكبر 100 مصدر من حيث القيمة السوقية)



SSE and IFC (2022), Market Monitor: Gender equality in corporate leadership – G20 exchange

المصدر:

تظهر التطورات في السياسة العامة والتطورات التنظيمية في عام 2022 الأهمية التي توليها البلدان لسوق التمويل المستدام ودوره في تحقيق صافي صفري

يُميّز الأونكتاد بين سبعة مجالات يقوم عليها الهيكل الحالي لسياسات التمويل المستدام وتنظيمه، ألا وهي: الاستراتيجية الوطنية والإطار والمبادئ التوجيهية الوطنية والتصنيف ومعايير المنتجات والكشف عن الاستدامة والأنظمة الخاصة بقطاعات محددة وتسعير الكربون. وفي الأسواق التي يرصدها الأونكتاد البالغ عددها 35 سوقاً، يمكن ملاحظة تطورات السياسة العامة في جميع المجالات السبعة. وتتمثل أولويات واضعي السياسات الواضحة في جعل السوق أكثر شفافية ومصداقية ومعالجة الشواغل المتعلقة بالتمويه تحت غطاء الاستدامة، وهم يسعون إلى تحقيق هذه الأهداف بوضع تصنيفات ومعايير وطنية للتمويل المستدام وزيادة متطلبات الكشف عن الاستدامة.

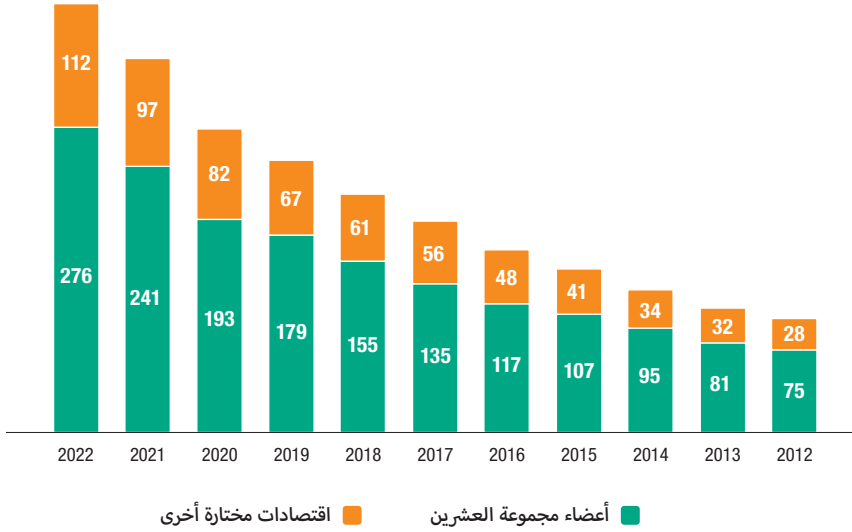
وفي عام 2022، ووفقاً لمنصة تنظيم التمويل المستدام التابعة للمركز العالمي للتمويل المستدام، اتخذ 22 اقتصاداً من أصل 35 اقتصاداً وتجمعاً قطرياً يتبعها الأونكتاد وتمثل أكثر من 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما لا يقل عن 50 تديراً من تدابير سياسة التمويل المستدام، من بينها تدابير عديدة اعتمدها الاتحاد الأوروبي على الصعيد الإقليمي. ورفع الاتحاد الأوروبي العدد الإجمالي لجميع لوائح السياسة العامة وتدابيرها المعمول بها بحلول نهاية عام 2022 إلى 388 (الشكل 17). وبالإضافة إلى ذلك، يُعكف على وضع أكثر من 50 تدبيراً. وأحرز تقدم ملموس في معظم مجالات السياسات، ولا سيما في وضع التصنيف والكشف عن الاستدامة والتدابير الخاصة بقطاعات أو منتجات بعينها وتسعير الكربون.

وبوجه عام، اتبعت الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نهجين مختلفين لتنظيم التمويل المستدام، فاعتمد الاتحاد الأوروبي في الغالب نهجاً تنظيمياً يعطي الأولوية لإنشاء إطار تنظيمي شامل للتمويل المستدام. واستُخدمت تدابير سياساته وأطرها مرجعاً لوضع سياسات التمويل المستدام في بلدان أخرى، فعلى سبيل المثال، شكّل تصنيف الاتحاد الأوروبي القائم على مبدأي "لمساهمة الكبيرة" (في أهداف الاستدامة) و"عدم الإضرار بشكل كبير"، نموذجاً مفيداً لاقتصادات أخرى، مثل جنوب أفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، في وضع تصنيفاتها.

واتبعت الصين والولايات المتحدة حتى الآن نهجاً هجيناً يولي أهمية لكل من التنظيم وتضمين أبعاد المناخ والتنمية المستدامة في السياسات الصناعية. وفي عام 2022، وضعت الولايات المتحدة قانون خفض التضخم الذي يركز على الاستثمار الأخضر.

تدابير سياسات التمويل المستدام ولوائحه في اقتصادات متقدمة ونامية مختارة، 2012-2022 (عدد التدابير)

الشكل 17



المصدر: المرصد العالمي للتمويل المستدام (GSFO.org)، استناداً إلى بيانات الأونكتاد والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي والبنك الدولي.
ملاحظات: يشمل نطاق لوائح السياسات وتدابيرها سبعة مجالات رئيسية لسياسات التمويل المستدام هي: الاستراتيجية الوطنية، والإطار الوطني والمبادئ التوجيهية الوطنية، والتصنيف، ومعايير المنتجات، والإفصاح عن الاستدامة، واللوائح المتعلقة بقطاعات محددة، وتسعير الكربون. وتشمل الاقتصادات والأقاليم المختارة الأخرى سويسرا، فضلاً عن 13 اقتصاداً نامياً (بنغلاديش وشيلي وهونغ كونغ (الصين) وكولومبيا ومصر وكينيا وماليزيا ونيجيديا والفلبين وسنغافورة وتايلاند والإمارات العربية المتحدة وفيتنام)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وُصِّمت تدابير الاتحاد الأوروبي ذات الصلة في عدد مجموعة العشرين. وُحِّدَت تدابير في مجال السياسة العامة في عام 2021 لتشمل التدابير المتعلقة بالحوافز.

تواصل الهيئات المنظمة للأوراق المالية والهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير تدوين الإبلاغ عن الاستدامة

أعربت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية عن دعمها لمجلس معايير الاستدامة الدولية التابع لمؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتحدد المعايير العالمية الأولية الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية، المقرر إطلاقها في منتصف عام 2023، المتطلبات العامة للإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة (المعيار S1) والمتطلبات المحددة بشأن الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (S2). وتتطلب المعايير من الكيانات الكشف عن معلومات جوهرية عن الاستدامة والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وذلك لتلبية احتياجات المستثمرين وأسواق رأس المال من المعلومات.

وتُستخدم معايير مبادرة الإبلاغ العالمية استخداماً واسع النطاق لإبلاغ الشركات عن آثار الاستدامة وهي تُتخذ معياراً مرجعياً في وثائق إرشادات البورصة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة. وفي إطار برنامج العمل للفترة 2023-2025، تستعرض مبادرة الإبلاغ العالمية المعايير القائمة وتضع معايير جديدة للمواضيع والقطاعات. ودخلت معايير هذه المبادرة العالمية المنقحة حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2023، وهي تتناول تأثير منظمة ما في الاقتصاد والبيئة والناس، لتلبية احتياجات جمهور من أصحاب المصلحة المتعددين من المعلومات. وتركز المعايير التي يضعها مجلس معايير الاستدامة الدولية على احتياجات المستثمرين ومقدمي رأس المال الآخرين من المعلومات عن مخاطر الاستدامة وعن الفرص التي تتيحها.

ويمكن النظر إلى معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية ومبادرة الإبلاغ العالمية على أنهما ركيزتان مترابطتان للإبلاغ تتناولان منظورين متميزين ولكنهما متكاملين. وقد التزمت كلتا المنظمتين بأن تكون معاييرهما متوافقة مع بعضها البعض، وذلك بالتعاون بينهما.



وأظهر سوق التمويل المستدام قدرته على الصمود في سوق تواجه مصاعب في عام 2022، وإن كانت هناك تحديات عديدة لا تزال قائمة، أهمها حجم السوق ونموها الذي لا يزال يمثل حصة صغيرة فقط من السوق المالية الإجمالية وانفتاح السوق على البلدان النامية. ويتمثل التحدي الثاني في اتساق السياسات والمعايير وضرورة ضمان قابلية المقارنة وقابلية التشغيل المتبادل. ويتعلق التحدي الثالث بتغطية قواعد الاستدامة ومعاييرها التي أغفلت بوجه عام حتى الآن تضمين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في نطاقها. وأما التحدي الرابع، فيكمن في ضمان جودة المنتجات لتقليل النموه الأخضر وتجنب أي رد فعل عنيف يرتبط به.

وإذ لم يتبق للبلدان سوى سبع سنوات لتحقيق انخفاض بنسبة 45 في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقارنة بمستويات عام 1990، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاق باريس، تبرز الحاجة إلى دفعة أقوى لتغيير أنماط الاستثمار. وفي هذا السياق، يُعد دور التثقيف والتدريب في مجال تكامل الاستدامة والإفصاح عنها دوراً بالغ الأهمية. وتتيح برامج الأونكتاد للتمويل المستدام للمستثمرين وواضعي السياسات مجموعة من فرص التدريب والأدوات والموارد التثقيفية. ويواصل الأونكتاد أيضاً رصد سوق التمويل المستدام باضطلاعاً بمهمة التنسيق للمركز العالمي للتمويل المستدام ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة.

الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع

تدرج مكافحة تغير المناخ في عداد التحديات الجسيمة في عصرنا، وهو تحدٍ يتوقف إلى حد كبير على الانتقال من الطاقة المولدة من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المولدة من مصادر متجددة. ويُعد الانتقال في مجال الطاقة عاملاً أساسياً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي لا تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره فحسب (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة)، بل وتشير أيضاً إلى ضرورة حصول الجميع على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبتكلفة ميسورة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة).

احتياجات الاستثمار لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة هائلة

يستلزم الانتقال في مجال طاقة مبالغ ضخمة من الاستثمارات طوال سنوات عديدة في توليد الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وبنية الطاقة التحتية. ويستلزم إبقاء العالم على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المنصوص عليه في اتفاق باريس للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1,5 درجة مئوية، أو ما يقرب منها، فوق مستويات ما قبل الصناعة استثمار نحو 1,5 مرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي اليوم حتى عام 2050.

والاحتياجات الاستثمارية مهولة في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية التي لديها فعلاً أصول كبيرة من الطاقة، وهي أقل بكثير من حيث القيمة المطلقة في البلدان التي لا تحصل فيها نسبة كبيرة من السكان بعد على الكهرباء، ولكنها أعلى بمقدار كبير مقارنة بقاعدة الأصول الحالية لتلك البلدان وقدرتها على تمويل هذه الأصول ودعمها. وهذا أمر مهم، لأن الاستثمار في الطاقة مطلوب لا من أجل الانتقال فحسب، بل ولحصول الجميع على الطاقة المستدامة والميسورة التكلفة أيضاً. ويلزم زيادة قدرة الطاقة المتجددة بمعامل قدره 2,5 في أغلب الاقتصادات المتقدمة النمو، ولكن بمعامل أقرب إلى 25 في أقل البلدان نمواً.

ولا تقتصر متطلبات الاستثمار على توليد الطاقة المتجددة، بل تمتد إلى كفاءة الطاقة في المباني والصناعة والنقل وبنية الطاقة التحتية، مثل شبكات الطاقة وسعة التخزين والوقود النظيف والمنخفض الانبعاثات وسلسلة الإمداد لمصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير، والمعادن الحرجة وتصنيع الألواح الشمسية ومنشآت طاقة الرياح واحتجاز الكربون وتخزينه. وبالإضافة إلى ذلك، سيظل الاستثمار في أصول الوقود الأحفوري ضرورياً لبعض الوقت لتوفير قدرة تكميلية؛ لذا، ستكون هناك حاجة أيضاً إلى الاستثمار لزيادة كفاءة هذه الأصول وتخفيف تأثيرها وإخراجها من الخدمة في نهاية المطاف.

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً، لا سيما في البلدان النامية

تضاعف الاستثمار الدولي في قطاع الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال على وجه التقريب منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. ومع ذلك، افتقر هذا النمو إلى التوازن، فمعظمه يتركز في البلدان المتقدمة النمو. وعلى الرغم من نمو الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، فإن قطاعات أخرى ذات صلة بالانتقال، ولا سيما بنية الطاقة التحتية، لا تزال تشهد مشاركة المستثمرين الدوليين مشاركة أقل كثيراً. وذلك لأن توزيع الكهرباء

يمثل تقليدياً وظيفة خدمات منظمة تنظيمياً عالياً تقترب بمشاركة محلية غالبية، وبمشاركة من الأسهم العامة في كثير من الأحيان. ومع ذلك، وبسبب الاهتمام الواضح الذي يديه المستثمرون الدوليون بتمويل أصول الطاقة المتجددة والبنية التحتية المتصلة بها التي غالباً ما تشكل عائقاً أمام الاستثمارات الجديدة، ينبغي أن يزداد الدافع لدى الحكومات للإسراع بخطى إصلاحات قطاع الطاقة ازدياداً كبيراً.

ويؤكد وضع الاستثمار الدولي في سياق الاستثمار الكلي في الانتقال في مجال الطاقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دوراً هاماً، ففي قطاع الطاقة المتجددة، يمثل التمويل الدولي للمشاريع 55 في المائة من قيم تمويل المشاريع العالمية. وتزداد هذه الحصة في حالة البلدان النامية، متجاوزة 75 في المائة في أقل البلدان نمواً.

ولذلك، يشكّل اجتذاب الاستثمار الدولي شرطاً مسبقاً حاسماً في حالة أفقر البلدان للانتقال في مجال الطاقة في الوقت المناسب، وهو أمر يعث على القلق، فالعديد من هذه البلدان لا يزال يجاهد لاجتذاب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج القطاعات الاستخراجية. وحتى الآن، لم يسجل بعد 31 بلداً نامياً، من بينها 11 بلداً من أقل البلدان نمواً، مشروعاً استثمارياً دولياً واحداً. ضخم الحجم في مجال مصادر الطاقة المتجددة أو غيرها من قطاعات الانتقال في مجال الطاقة. وتلقت البلدان النامية التي يحصل فيها جميع السكان على وجه التقريب على الكهرباء استثمارات دولية في مصادر الطاقة المتجددة للفرد الواحد تزيد بنحو 50 ضعفاً عن البلدان التي لديها أدنى معدلات الحصول على الكهرباء (الشكل 18).

تتوقف قرارات الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة على تكلفة

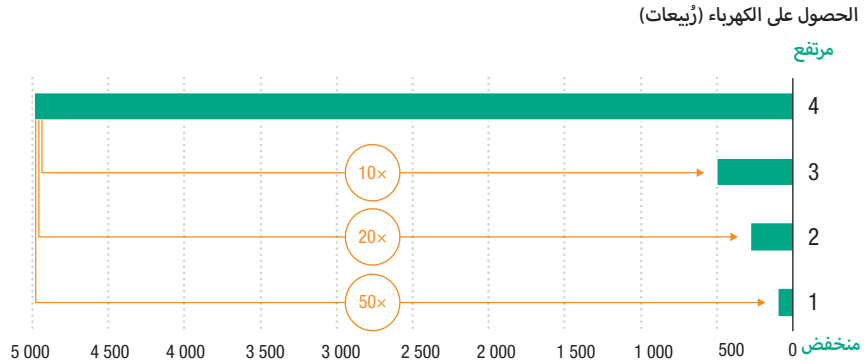
رأس المال

من وجهة نظر المستثمرين، تنطوي قرارات الاستثمار في الطاقة المستدامة على خيارات متعددة، من بينها الموقع ومصدر الطاقة ونوع المرفق وطرائق التمويل. وتتمثل العوامل التي تؤثر في هذه الخيارات - دوافع قرارات الاستثمار ومحدداتها - في اقتصاديات المشروع والبيئة التنظيمية والسياق التكنولوجي والبيئي والاعتبارات السياسية. وتؤثر معظم الدوافع والمحددات في المستثمرين

المحليين والدوليين على حد سواء، ولكن قلة منها تكتسي أهمية أكبر لدى المستثمرين الدوليين أو تكون أكثر إلزاماً لهم، مما يفسر دور الاستثمار الأجنبي المباشر وما قد يقمه من مساهمات محددة محتملة. والأهم من ذلك، أنّ المستثمرين الدوليين يستطيعون، في كثير من الأحيان، الحصول على تمويل أرخص، فتقل بذلك تكلفة رأس المال اللازم للمشاريع.

ومن المؤشرات الهامة التي تستند إليها خيارات المستثمرين بين مختلف مصادر الطاقة وأنواع المرافق التكلفة المستوية للكهرباء التي تولدها محطة الطاقة الجديدة المحتملة. وتتيح التكلفة المستوية للكهرباء إجراء مقارنة بين مصادر الطاقة المختلفة على قدم المساواة. وتحدد نسبة تتراوح بين 30 و50 في المائة من التكلفة المستوية للكهرباء بتكلفة رأس المال ومعدلات الخصم المطبقة على التدفقات النقدية للمشاريع. وتشجع معدلات الخصم المنخفضة الطاقة المستدامة، لأنّ جميع النفقات الرأسمالية على وجه التقريب لمنشآت الطاقة المتجددة يتم تكبدها مسبقاً. وتشجع معدلات الخصم المرتفعة الطاقة المولدة من الوقود الأحفوري إذ يتم خصم نفقات التشغيل (تكاليف الوقود) طوال عمرها. ومن ثم، يشكل ارتفاع تكلفة رأس المال في البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعاني من مديونية حرجة، أو تكاد، مثبطاً اقتصادياً كبيراً للانتقال في مجال الطاقة. وهذا يعني أنّ تخفيف عبء الديون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم المحرز في الانتقال في مجال الطاقة وأنّ الدعم في تحفيز الاستثمار الدولي المقترن بتكاليف تمويل أقل أكثر أهمية من ذلك.

الشكل 18 الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة حسب الحصول على الكهرباء، الاقتصادات النامية (دولار للفرد)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى معلومات من صحيفة فاينانشال تايمز، وأسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (www.stekramidf.moc)، ورفينيتيف.

ملاحظة: يشمل تمويل المشاريع الدولية والاستثمار في المشاريع الجديدة لكل شخص (تراكمي بين عامي 2015 و2022). ورُبعيات السكان الذين يحصلون على الكهرباء: 1 = أقل من 53 في المائة، 2 = بين 53 و91 في المائة، 3 = بين 92 و99.8 في المائة، و4 = 100 في المائة تقريباً.

الشراكات الاستثمارية تخفض تكلفة تمويل الديون

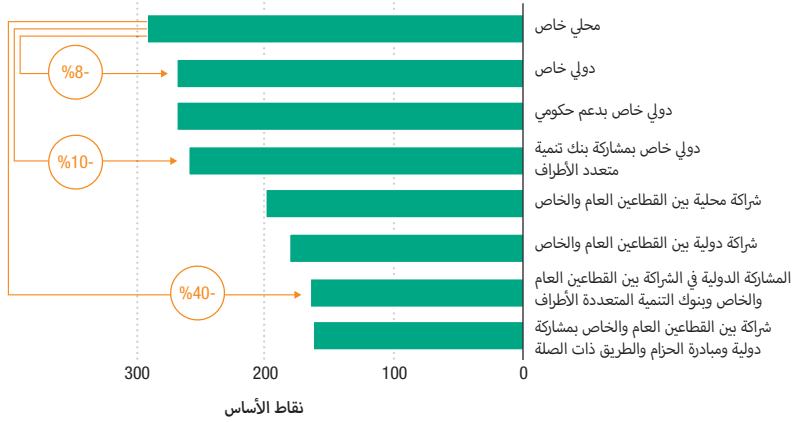
تعتمد قرارات التمويل وتكاليف الاقتراض للمستثمرين في مشاريع الطاقة المستدامة على عوامل عديدة وعلى ما يتسم به البلد والقطاع والمشروع من مخاطر. ومن العوامل الرئيسية في هذا الصدد تشكيلة أصحاب المصلحة في الأسهم وغير الأسهم في المشروع. وفي البلدان النامية، يؤدي جلب جهات راعية دولية بصفة مالك (جزئي) للمشاريع إلى أن تكون تكلفة رأس المال لهذه المشاريع أقل من نظيرتها في المشاريع المحلية البحتة. ولا يبدو أن الدعم الحكومي يؤثر تأثيراً كبيراً في تكاليف الاقتراض، على الرغم من أهميته في مجال السياسات من حيث تأثيره على البيئة التمكينية للاستثمار وتوقعات التدفقات النقدية (من خلال الإعانات مثلاً). ومع ذلك، تقلل مشاركة حصة الأقلية من قبل القطاع العام - على سبيل المثال من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص - من تكاليف الاقتراض بمقدار كبير. وتتحقق أقل التكاليف في مشاريع دولية يشارك فيها كل من الحكومة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف.

وفي البلدان النامية، يؤدي جلب المستثمرين الدوليين في المتوسط إلى خفض الفارق في تمويل الديون بنسبة 8 في المائة؛ وتؤدي إضافة بنوك التنمية المتعددة الأطراف إلى تخفيض هذا الفارق بنسبة 10 في المائة (الشكل 19). ويقال للجمع بين الحصص الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف والحكومة، في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، من الفارق بنسبة 40 في المائة. ورغم أن التوسع في استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص محفوف بالتحديات، نظراً للتجارب السلبية التي حدثت في الماضي في بلدان نامية عديدة، فإن مساهمة هذه الشراكات المحتملة في خفض تكلفة رأس المال للاستثمار في الطاقة تجعل من الضروري إنشاء القدرات المؤسسية والضمانات اللازمة، سعياً لتحقيق المصلحة المشتركة. وبدعم انخفاض تكاليف الاقتراض في الشراكات الثلاثية الأطراف التحول في أولويات التمويل لدى بنوك التنمية المتعددة الأطراف نحو الطاقة المستدامة وأصول البنية الأساسية. وتحظى مشاركة بنوك التنمية المتعددة الأطراف بأهمية خاصة في البلدان التي تبلغ فيها تكاليف رأس المال أعلى المستويات، لمواجهة المثبطات التي تفرضها معدلات الخصم المرتفعة على التحول من الوقود الأحفوري إلى أصول الطاقة المتجددة.

الطاقة المتجددة: متوسط الفارق في تمويل الديون من قبل الجهات الفاعلة المعنية، الاقتصادات النامية، 2011-2022 (نقاط الأساس والنسبة المئوية)

الشكل 19

النسبة المئوية للتغير



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى معلومات من زفينيتيف.

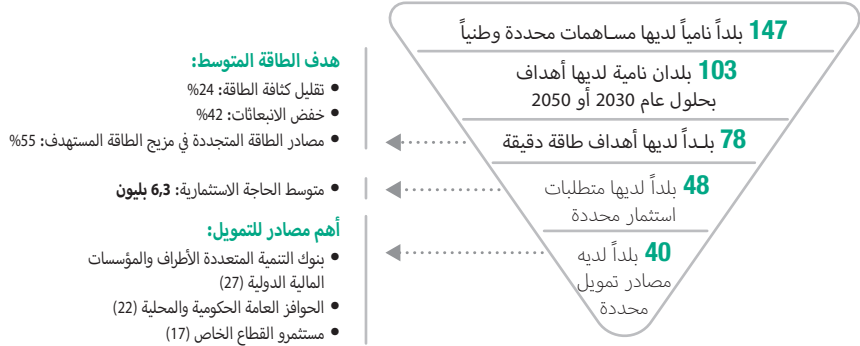
الخط الوطني للانتقال في مجال الطاقة ضرورية لكسب ثقة المستثمرين

بعد اتفاق باريس، تقوم جميع البلدان بصياغة أهداف واستراتيجيات الانتقال في مجال الطاقة في المساهمات المحددة وطنياً. ولا تُظهر كل هذه المساهمات المستوى نفسه من التخطيط الاستثماري المفصل، فمن بين 147 مساهمة من المساهمات المحددة وطنياً المقدمة من البلدان النامية، تقدم 48 مساهمة معلومات عن متطلبات الاستثمار ويناقش 40 منها مصادر الاستثمار المحتملة (الشكل 20).

واعتمدت معظم البلدان تدابير محددة في مجال السياسة العامة، تعزيزاً للاستثمار في الطاقة المستدامة وتنظيماً له. وغالباً ما تكون الأهداف المحددة في المساهمات المحددة وطنياً هي الدوافع المباشرة وراء هذه التدابير. وتتمثل الحلقة المفقودة في كثير من الحالات في الخطوة الوسيطة التي تجسد الأهداف الرفيعة المستوى لخفض الانبعاثات في مسار انتقالي لمزيج الطاقة ومتطلبات الأصول الضمنية والثغرات في البنية التحتية وعمليات تقييم الطلب على الطاقة وإمكاناتها ومواقعها وغيرها من العناصر الحاسمة لتزويد المستثمرين بقدر أكبر من اليقين بشأن فرص الاستثمار وتمكّن من إعداد مشاريع مقبولة مصرفياً وتسويقها. وفي بلدان نامية عديدة، وخاصة أقل البلدان نمواً، يُعد

بناء القدرات والمساعدة الفنية للانتقال من المساهمات المحددة وطنياً إلى هذا التخطيط التفصيلي للاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة أمراً بالغ الأهمية.

الشكل 20 | تركيز الاستثمار في المساهمات المحددة وطنياً واستراتيجيات الانتقال في مجال الطاقة، البلدان النامية



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى معلومات مستقاة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، <https://unfccc.int/NDCREG>.
 الأونكتاد، استناداً إلى معلومات مستقاة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، <https://climate-laws.org>. London School of Economics, Climate Change Laws of the World
 ملاحظة: تحسب المتوسطات استناداً إلى البلدان التي أبلغت عن إحصاءات قابلة للمقارنة.

حوافز الاستثمار العامة للاستثمار في الطاقة دون المستوى الأمثل

بسبب الافتقار إلى التخطيط التفصيلي في بلدان عديدة، كثيراً ما تكون تدابير السياسة العامة المعتمدة لتشجيع الاستثمار الدولي في قطاع الطاقة مماثلة لتلك المتاحة لأي قطاع. وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، تكثر الحوافز الضريبية التقليدية (تخفيضات ضريبة الدخل)، شأنها في ذلك شأن التدابير الشائعة الأخرى مثل التخفيضات الضريبية غير المباشرة أو الإعفاءات من الرسوم المفروضة على استيراد السلع الرأسمالية. وعلى الرغم من أنّ هذه التدابير قد تصيب نجاحاً، فقد أثبتت التهج التي تعالج على وجه التحديد احتياجات قطاع الطاقة الذي يمر بمرحلة انتقالية أنها أكثر فعالية. وأصبحت التعريفات التفضيلية والأدوات القائمة على الحصص، مثل شهادات الطاقة المتجددة، المصممة لزيادة استخدام الطاقة المتجددة، شائعة بشكل متزايد في أسواق الطاقة الأكثر تقدماً، بيد أنّ فعاليتها تعتمد على درجة من التخطيط المسبق بشأن توافر الطاقة من مصادر مختلفة. وبالمثل، تعتمد أكثر الآليات تطوراً لسويق مشاريع الطاقة المتجددة، مثل ضمانات أسعار الكهرباء والمزادات العلنية، على توقعات كافية للطلب وتخطيط الأصول والإعداد التنظيمي. ومن ثم، فإنّ القفز من تحديد أهداف المساهمات المحددة وطنياً رفيعة المستوى مباشرة إلى تدابير سياسة الاستثمار يحول دون استخدام أكثر الأدوات فعالية لتعزيز الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة.

اتفاق عمل عالمي للاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع

حدد الأونكتاد في هذا التقرير مجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجه الاستثمار الدولي في الانتقال في مجال الطاقة، استناداً إلى تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل المشاريع وسياسة الاستثمار واتجاهات التمويل المستدام (الجدول 3). ولمواجهة هذه التحديات، يقترح الأونكتاد اتفاق عمل عالمي من أجل الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع (الشكل 21). ويتضمن هذا الاتفاق مجموعة من المبادئ التوجيهية تراعي جميع الأهداف الثلاثة للانتقال في مجال الطاقة - ألا وهي تحقيق الأهداف المناخية وتوفير الطاقة بتكلفة ميسورة للجميع وضمان أمن الطاقة - وي طرح الاتفاق ست حزم عمل تغطي وضع سياسات الاستثمار الوطنية والدولية والشراكات والتعاون العالمي والإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب وآليات التمويل وأدواته وأسواق التمويل المستدامة.

ويمثل تعزيز وكالات تشجيع الاستثمار والمؤسسات ذات الصلة (بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة) لتحسين قدرتها على اجتذاب مشاريع الانتقال في مجال الطاقة أولوية من الأولويات الرئيسية المدرجة في إطار مجموعة إجراءات سياسات الاستثمار. ويستلزم ذلك بناء القدرات وإيجاد حلول مبتكرة، مثل إمكانية مشاركة وكالات تشجيع الاستثمار في مرافق إعداد المشاريع للتمويل الأخضر التي تقدم المساعدة في إعداد مقترحات تمويل المشاريع، وهو أمر يحوّل وكالات تشجيع الاستثمار فعلاً إلى وكالات لتنمية الاستثمار.

وتُبرز مجموعتان من الإجراءات أهمية الشراكات الاستراتيجية والتعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، يمكن للحال العالمي للاستثمار من أجل التنمية الذي تعاون فيه العديد من وكالات الأمم المتحدة مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار والعديد من الشركاء في ميدان المعرفة والمنظمات الإقليمية، ومن بينها الاتحاد الأفريقي، أن يسعى لإنشاء "محطة جامعة" لبناء القدرات في مجال الاستثمار في الطاقة المستدامة. ويمكن استحداث مبادرات شراكة محتملة أخرى لدعم مجموعات من البلدان التي لديها احتياجات استثمارية محددة أو المعرضة بشكل خاص لتأثير تغير المناخ.

ويتمثل أحد مجالات العمل المهمة في جعل سياسات التجارة والاستثمار الدولية تساهم مساهمة أكبر في العمل المناخي، بإعداد القواعد واقتراح أساليب تيسير التجارة والاستثمار التي تساعد على تحسين قدرة سلاسل الإمداد الدولية على التكيف مع تغير المناخ وإتاحة سلاسل الإمداد المسؤولة للمعادن الحيوية والسلع البيئية وتعظيم الفوائد الإنمائية التي يمكن أن تجنيها البلدان من المشاركة في سلاسل القيمة المتنامية للطاقة المتجددة. ولدعم ذلك، أعلن الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن مبادرة تعاونية لوضع مجموعة من المبادئ للعمل المناخي المتعلق بالتجارة والاستثمار بشكل مشترك.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من النمو القوي في الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي، لا تزال بلدان نامية عديدة متخلفة عن الركب.	التركز الجغرافي
يركز الاستثمار الدولي تركيزاً شديداً على توليد الطاقة المتجددة وبدرجة أقل كثيراً على القطاعات الأخرى ذات الأهمية البالغة للانتقال في مجال الطاقة.	التركز القطاعي وفي سلسلة الإمداد
لا يزال مجرى المشاريع الاستثمارية الجديدة في الوقود الأحفوري متدفقاً وسيستمر لمدة عقدين آخرين أو أكثر، بسبب عمر الأصول الذي يتجاوز 30 عاماً.	مفارقات الاستثمار

اتجاهات تمويل المشاريع

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مشاريع الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم، وله دور أكثر أهمية في أشد البلدان حاجة للمستثمرين الدوليين وأقلها جاذبية لهم.	الاعتماد على المستثمرين الدوليين
يشكل ارتفاع تكلفة رأس المال في البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة أو ذات تصنيفات عالية المخاطر مئباً قوياً للمستثمرين للتحويل نحو أصول الطاقة المتجددة.	تكلفة قيود رأس المال
تكتسي آليات الدعم الدولية أهمية بالغة لتحفيز الاستثمار وتصل حصة منخفضة نسبياً من الدعم إلى البلدان التي تكون فيها فرص الحصول على الكهرباء منخفضة.	دعم غير كافٍ وغير متوازن

اتجاهات سياسات الاستثمار

لا تشكل المساهمات المحددة وطنياً وإستراتيجيات الانتقال في مجال الطاقة في العديد من البلدان أساساً كافياً لتشجيع الاستثمار تشجيعاً فعالاً.	ضعف التخطيط الاستثماري في المساهمات المحددة وطنياً
تعتمد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، اعتماداً شديداً على أدوات لتشجيع الاستثمار غير مصممة خصيصاً لدعم الانتقال في مجال الطاقة.	أدوات عامة لتشجيع الاستثمار
يمكن لاتفاقات الاستثمار الدولية التي لم يتم إصلاحها أن تعيق تنفيذ التدابير اللازمة للانتقال في مجال الطاقة.	الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية

اتجاهات سوق رأس المال والتمويل المستدام

تباطأ تمويل المناخ في عام 2022 وتسببت اتجاهات أسواق الطاقة في حدوث تحول في حوافز الاستثمار عائدة على الوقود الأحفوري وتظل شواغل التنويع الأخضر قائمة.	زخم التمويل المستدام
لا تلتزم غالبية أكبر الصناديق الدولية بالصافي الصفري ولا تبلغ عنه في استراتيجياتها الاستثمارية.	جمود المستثمر
لا تغطي أسواق الكربون بعد أكثر من ثلاثة أرباع والفارق في أسعار الكربون أوسع مما ينبغي.	تغطية منخفضة لأسواق الكربون

المصدر: الأونكتاد.

الشكل 21 | اتفاق العمل العالمي للاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع

المبادئ التوجيهية

معايير تصميم استراتيجيات الاستثمار وسياساته ومعاهداته

توفير أمن الطاقة وإمدادات الطاقة القادرة على الصمود

تحقيق هدف حصول الجميع على طاقة نظيفة وبتكلفة ميسورة

تنفيذ انتقال عادل لتحقيق أهداف المناخ العالمية

- تحقيق التوازن بين ضرورة الانتقال في مجال الطاقة على الصعيد والحاجة إلى نهج متميز في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً
- تحقيق التوازن بين الحاجة إلى معدلات عائد مخاطر جذابة والحاجة إلى الخدمات العامة التي يمكن الحصول عليها بتكلفة ميسورة
- تحقيق التوازن بين الاستجابات قصيرة الأجل لأزمة الطاقة والانتقال طويل الأجل وأهداف التنمية المستدامة
- تحقيق التوازن بين الدفع نحو التمويل الخاص والدور الأساسي للاستثمار العام
- تحقيق التوازن بين التحرير والتنظيم
- تحقيق التوازن بين الحاجة إلى حيز للسياسات لتدابير الطاقة المستدامة وتوفير الضمانات والحماية للمستثمرين

الاتساق والتأزر مع مجالات السياسات الأخرى

سياسة الطاقة:

توفير تخطيط مفصل للاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة يكون مرتبطاً بالمساهمات المحددة وطنياً، كأساس للمشاريع المقبولة صرفياً

السياسة الصناعية:

ربط تخطيط الاستثمار في الطاقة بأهداف التنمية والقرص المتاحة للقطاعات الاستراتيجية

السياسة التجارية:

ضمان سلاسل إمداد مسؤولة وقادرة على الصمود للمعادن الحيوية والسلع البيئية وسلاسل القيمة التي تقدم فوائد إنمائية واسعة النطاق

سياسة العلم والتكنولوجيا:

تعزيز قدرة الاقتصادات على الاستيعاب الفعال لتكنولوجيات الطاقة المستدامة المتقدمة في توليد الطاقة وفي الصناعة

المالية العامة:

ضمان الاستخدام المسؤول والمستهدف للقروض الميسرة والإعانات والحوافز الضريبية وغيرها من الآليات لتعزيز الاستثمار في تحول الطاقة

حزم العمل

سياسات الاستثمار الوطنية

- إعادة توجيه حوافز الاستثمار العامة للنظر في أداء الانبعاثات
- تخصيص آليات تشجيع الاستثمار للانتقال في مجال الطاقة
- تعزيز قدرة مؤسسات تشجيع الاستثمار على اجتذاب الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة
- الاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة كمنحاض للانتقال في مجال الطاقة من أجل الاقتصاد واحتضان الاستثمار في الطاقة المستدامة

الشراكات العالمية

- إنشاء محطة واحدة لحلول الاستثمار في الطاقة المستدامة والمساعدة التقنية وبناء القدرات
- تعزيز الشراكات، دعماً لمجموعات الاقتصادات الضعيفة التي لها احتياجات محددة للانتقال في مجال الطاقة (مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية)
- تعزيز الشراكات لإعداد مبادرات الاستثمار في القطاعات عالية الانبعاثات/عالية التأثير (مثل الصناعة والزراعة والسياحة)

التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

- دعم التجمعات الصناعية الإقليمية وسلاسل القيمة الإقليمية في قطاعات الانتقال في مجال الطاقة الاستراتيجية الجديدة
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي الإقليمي في تطوير البنية التحتية للطاقة المستدامة
- تضمين الاستثمار في مجال انتقال الطاقة في التجارة الإقليمية والاستثمار واتفاقات التعاون الصناعي

أسواق رأس المال والتمويل المستدام

- ضمان المعايير الكافية ومتطلبات الإفصاح والقدرة على الرصد للقضاء على التمويل الأخضر
- توسيع المتطلبات لتشمل الأسواق الخاصة لتقليل المخاطر في عملية بيع أصول الوقود الأحفوري
- توسيع نطاق تغطية أسواق الكربون واستغلال إمكانات تأثير أسواق الكربون الطوعية العابر للحدود
- زيادة الوعي والقدرة على تنمية التمويل المستدام في الأسواق الناشئة

آليات التمويل وأدواته

- تعظيم قدرة مؤسسات تمويل التنمية على الإقراض والحد من المخاطر، وتركيزها على تحفيز الاستثمار في مجال الانتقال في مجال الطاقة، ووزنها في البلدان التي تكون فيها فرص الحصول على الكهرباء منخفضة
- الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالاشتراك مع مؤسسات تمويل التنمية، لخفض تكاليف التمويل للمستثمرين في القطاع الخاص وتحويل المشاريع إلى أصول ائتمانية للمستثمرين المؤسسيين
- زيادة نشر التمويل المختلط لتعبئة رأس مال خاص إضافي

المصدر: الأونكتاد، ملاحظة:

انظر إطار سياسة الاستثمار للتنمية المستدامة للأونكتاد للاطلاع على إرشادات مفصلة بشأن سياسات الاستثمار الوطنية والدولية وقائمة عمل الأونكتاد للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة للحصول على مزيد من حزم العمل.

وتستند مجموعة الإجراءات المتعلقة بآليات التمويل وأدواته لحفز الاستثمار الخاص في الطاقة المستدامة إلى المشورة المشتركة في مجال السياسة العامة التي تقدمها جميع الوكالات ومؤسسات تمويل التنمية. ويُعد الحد من مخاطر الاستثمار من خلال القروض والضمانات وأدوات التأمين والمشاركة في رأس المال لكل من القطاع العام - من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط - وبنوك التنمية المتعددة الأطراف شرطاً أساسياً مهماً لتحقيق مستويات الاستثمار المطلوبة في البلدان النامية التي تكون فيها تصنيفات المخاطر عالية وشرطاً ضرورياً لتخفيف تكلفة رأس المال المثبّطة للاستثمار في منشآت الطاقة المتجددة.

وتتعلق المجموعة الأخيرة من الإجراءات بالتمويل المستدام، ويُحرز تقدم ملموس في تحسين الكشف عن المناخ ومواءمة معايير الإبلاغ. ويُعد توسيع نطاق المتطلبات لتشمل الأسواق الخاصة أمراً مهماً عبر القطاعات، ولكنه يكتسي أهمية خاصة في قطاع الطاقة حيث تواصل الشركات المسجلة في البورصة، سعياً منها لتجنب مخاطر الأصول العالقة، التخلص من عمليات الوقود الأحفوري، مسندة إياها، في غالب الأحوال، إلى شركات الأسهم الخاصة أو لصغار المشغلين الذين لديهم متطلبات إبلاغ أقل صرامة. وينبغي أن يشكّل السلوك المسؤول لكل من بائعي الأصول ومشتريها وتمكين الجمهور من التدقيق في ذلك السلوك، أولوية لدى الأسواق والمنظمين والقطاع نفسه.



شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً تجسد في نمو الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة نمواً سريعاً وفي اتخاذ إجراءات واسعة النطاق في مضمار السياسات لتعزيز الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة وتيسيره والاهتمام الشديد بالتمويل المستدام في أسواق رأس المال العالمية. ومع ذلك، وبتأمل الفترة منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، يجب التسليم بأن ظروف نمو الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المستدامة نمواً سريعاً كانت مواتية بشكل استثنائي، على الرغم من كل التحديات والأزمات التي واجهها العالم. وكانت تكلفة التمويل منخفضة للغاية، وظلت تكلفة تقنيات الطاقة المتجددة، وخاصة المنشآت الشمسية، تنخفض انخفاضاً شديداً لدرجة غدت معها مصادر الطاقة المتجددة الآن أكثر قدرة على المنافسة من الوقود الأحفوري.

وهذا الوضع يتغير الآن، فأسعار الفائدة آخذة في الارتفاع والتضخم يدفع أسعار المواد الخام اللازمة لمكونات الطاقة المتجددة إلى الارتفاع. وعلاوة على ذلك، تؤدي أزمة الطاقة وشواغل أمن الطاقة إلى درجة من الإلهاء عن التركيز حصراً على أهداف الانتقال في مجال الطاقة في العديد من البلدان. لذلك، أن الأوان لمضاعفة الجهود لسد الفجوات المتبقية حتى الآن في التمويل والاستثمار في مجال المناخ والحفاظ على زخم الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة على الرغم من الرياح المعاكسة الناشئة.

ويتيح منتدى الاستثمار العالمي الذي ينظمه الأونكتاد ويعقد في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام في أبوظبي، فرصة هامة في هذا الصدد. ويتيح هذا المنتدى الذي ينعقد قبل انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، في الموقع نفسه، لصانعي السياسات على أعلى المستويات ولأوسع دائرة ممكنة من أصحاب المصلحة في الاستثمار من أجل التنمية منصة للمضي قدماً في الإجراءات المقترحة في اتفاق العمل العالمي للاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع.

ملاحظة

أُعِدُّ هذا الاستعراض العام استناداً إلى التحليل المتعمق
الوارد في تقرير الاستثمار العالمي 2023: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.23.II.D.17)

الإصدارات السابقة من تقرير الاستثمار العالمي

- الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام
الاستثمار في انتعاش مستدام
الإنتاج الدولي بعد الجائحة
المناطق الاقتصادية الخاصة
الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة
الاستثمار والاقتصاد الرقمي
جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات
إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي
الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل
سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية
نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار
أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال
الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون
الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية
الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية
الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وأثاره على التنمية
الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير
التحول نحو الخدمات
سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: من المنظورين الوطني والدولي
الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية
تشجيع الروابط
- تقرير الاستثمار العالمي 2022
تقرير الاستثمار العالمي 2021
تقرير الاستثمار العالمي 2020
تقرير الاستثمار العالمي 2019
تقرير الاستثمار العالمي 2018
تقرير الاستثمار العالمي 2017
تقرير الاستثمار العالمي 2016
تقرير الاستثمار العالمي 2015
تقرير الاستثمار العالمي 2014
تقرير الاستثمار العالمي 2013
تقرير الاستثمار العالمي 2012
تقرير الاستثمار العالمي 2011
تقرير الاستثمار العالمي 2010
تقرير الاستثمار العالمي 2009
تقرير الاستثمار العالمي 2008
تقرير الاستثمار العالمي 2007
تقرير الاستثمار العالمي 2006
تقرير الاستثمار العالمي 2005
تقرير الاستثمار العالمي 2004
تقرير الاستثمار العالمي 2003
تقرير الاستثمار العالمي 2002
تقرير الاستثمار العالمي 2001

- WIR 2000:** Cross-border Mergers and Acquisitions and Development
WIR 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development
WIR 1998: Trends and Determinants
WIR 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy
WIR 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements
WIR 1995: Transnational Corporations and Competitiveness
WIR 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace
WIR 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production
WIR 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth
WIR 1991: The Triad in Foreign Direct Investment

شعبة الاستثمار والمشاريع

شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد أحد المراكز العالمية المرموقة فيما يتعلق بجميع قضايا الاستثمار وتنمية المشاريع.

إعداد المشروعات

وضع سياسات تنظيم زيادة الأعمال
برامج بناء القدرات في مجال زيادة الأعمال

المحاسبة وإعداد التقارير

المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

شبكة الاستثمار العالمية

خمس أطر للسياسات العالمية:

إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة
حزمة إصلاحات لنظام الاستثمار الدولي
قائمة الإجراءات العالمية لتيسير الاستثمار
إطار سياسة زيادة الأعمال
إرشادات بشأن المؤشرات الأساسية لتقارير الكيانات عن
المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



worldinvestmentreport.org

اثان من المنتجات الرئيسية

المنتدى العالمي للاستثمار
تقرير الاستثمار العالمي

سبع خدمات أساسية

معلومات وأبحاث الاستثمار العالمي

معلومات الاستثمار العالمي وبحثه
مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية
مجلة الشركات عبر الوطنية

سياسات ومعاهدات الاستثمار

استعراضات سياسات الاستثمار
اتفاقيات الاستثمار الدولية
مركز سياسات الاستثمار

تشجيع الاستثمار وتيسيره

برنامج تيسير الأعمال
أدلة الاستثمار
التحالف العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة

الاستثمار المستدام

مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة
الشركات العائلية من أجل التنمية المستدامة
الملكية الفكرية من أجل التنمية
الملكية الفكرية من أجل التنمية
شركات الاستثمار المؤسسي المستدام
المرصد العالمي للتمويل المستدام

كيفية الحصول على المنشورات

وللحصول على مزيد من المعلومات عن العمل
المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات
المتعددة الجنسيات، يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and
Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland

Telephone: +41 22 917 5625
unctad.org/diae

يمكن شراء المنشورات التي تباع من موزعي منشورات
الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ويمكن الحصول
عليها أيضاً بالاتصال بالعنوان التالي:

United Nations Publications
Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com
unp.un.org



worldinvestmentreport.org